

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع : 11

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور صندوق النقد الدولي في تنمية دول العالم الثالث

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

التخصص: إدارة محلية

تحت إشراف الدكتور:

أبصير أحمد طالب

الشعبة: العلوم السياسية

من إعداد الطالبة :

بولخراس نوال

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

عباسي عبد القادر

الأستاذ

مشرفا مقرا

أبصير أحمد طالب

الدكتور

مناقشا

بوغازي عبد القادر

الأستاذ

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم: 2019/07/10

الإهداء

الى شعاع النور ودافعي في الحياة الى أعظم الأمهات..... أمي رحمها الله

الى سبب طموحي في الحياة وبذرة حلمي.... أبي

وكذا إخواني وأخواتي

الى من شاركوني دربي.....أصدقائي و أحبتي

الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل .

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره على فضله و نعمه ،وعملا بسنة نبينا محمد
صلى الله عليه وسلم وتبعاً لهديه فشكر الناس من
شكر الله تعالى .

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

لهذا أتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان الخالص الى :

الدكتور أبصير أحمد طالب

على قبوله الإشراف على مذكري تخرجي لنيل شهادة الماستر وعلى كل ما
قدمته لي من عون

والى كل أساتذتي في كلية الحقوق والعلوم السياسية

وكل من مد لي يد العون من قريب او بعيد بالكثير او القليل

مقدمة

شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين، تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة وانفتاح الأسواق المالية في بعضها البعض بصورة غير مسبوقة وعلى الرغم من هذه التطورات الايجابية، فإن هناك بعض الأزمات التي شهدتها القطاع المالي سواء في الدول النامية أو المتقدمة أدت إلى التأثير السلبي على اقتصاديات تلك الدول، والمتتبع لتطورات الاقتصاد العالمي يمكنه أن يلاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسمًا مشتركًا فيها، وأرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية وعلى رأسها المخاطر المصرفية الناتجة عن الائتمان ونتيجة لهذه الأزمات ظهرت الحاجة إلى الحوكمة العالمية بما فيها صندوق النقد الدولي ودوره في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية، وهذه الأزمات شملت عددا من دول آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا سنوات التسعينات من القرن العشرين وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من تيارات مالية بسبب الإقراض المفرط من طرف البنوك.

وعليه يمكن أن نطرح الإشكالية التالية في ظل ما تقدم ذكره

أهداف الدراسة وأهميتها : جاءت هذه الدراسة «تهدف جمع لمتفرق في بحث واحد، حيث نتعرف فيها على بعض الأزمات المالية والنقدية ومعرفة أسبابها وأنواعها والتعرف على كيفية معالجتها من طرف صندوق النقد الدولي من خلال البرامج والسياسات المتبعة، وتكمن أهميتها في ضرورة تقييم عمل الصندوق في مواجهة الأزمات واقتراح بعض الحلول لتفعيل دوره.

إشكالية الدراسة

ما هو دور صندوق النقد الدولي في تنمية دول العالم الثالث؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى فروع :

- ما هو دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية والنقدية الدولية؟

- كيف كانت نتائج سياسات الصندوق اتجاه هذه الأزمات؟

- ما هي الإجراءات التعديلات التي ينبغي للصندوق اتخاذها للحد من هذه الأزمات؟

فرضيات البحث :

- كلما زادت مساهمات الصندوق النقد الدولي كلما نقصت الأزمات الدولية .

- تساهم سياسات الصندوق النقد الدولي في تدعيم النمو و استقرار الدولي.

مبررات اختيار الموضوع:

المبرر الذاتي: روح الفضول في اكتشاف خفايا وعمق هذا الموضوع، والميل الشخصي فيه.

المبرر الموضوعي: هذا الموضوع من المواضيع النادرة في الجامعات الجزائرية، وبالأخص جامعة مستغانم.

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية: كانت حدود الدراسة المرور ببعض السنوات (2012-2017).

الحدود المكانية: شملت الدراسة الولايات المتحدة الأمريكية و دول من شرق آسيا.

منهج البحث والأدوات المستخدمة : طبيعة الموضوع تتوقف عن الجانب النظري والتطبيقي، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي في هذه الدراسة.

مرجعية الدراسة : تم الاعتماد على نوع واحد من المصادر لجمع المعلومات وهي:

المصدر النظري : ويشتمل على المؤلفات ،المجلات والمذكرات ومداخلات الملتقيات .

صعوبات البحث : بشكل عام تمثلت صعوبات البحث فيما يلي:

-ندرة المراجع خاصة مذكرات الماجستير والدكتوراة في هذا الموضوع سواءا على م ستوى جامعة ورقلة أو الجامعات الأخرى.

-اتساع الموضوع وتشعبه خاصة فيما يتعلق بالأزمات المالية والنقدية الدولية.

هيكل البحث : تهدف دراسة ومعالجة الموضوع من أغلب جوانبه تم تقسيم البحث إلى فصلين إذ تضمن كل فصل مباحث وكل مبحث تضمن مطالب وكل مطلب فروع.

كان الفصل الأول عبارة عن مدخل عام للموضوع بعنوان ردود فعل صندوق النقد الدولي اتجاه بعض الأزمات المالية والنقدية الدولية، وينقسم إلى مبحثين،الأول منهما بعنوان عموميات حول الصندوق والأزمات، والثاني بعنوان الصندوق وإدارة الأزمات.

أما الفصل الثاني فكان عبارة عن تقييم لنائج وسياسات وبرامج صندوق النقد الدولي الإصلاحات الواجب اتخاذها،وينقسم إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى تأثيرات سياسات وبرامج الصندوق على التوازنات النقدية على الدول النامية،أما البحث الثاني فيتضمن تقييم إدارة الصندوق للأزمات المالية والنقدية الدولية، وأخيرا في المبحث الثالث فتطرقنا إلى إصلاحات الصندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها لتفعيل دور الصندوق.

الفصل الأول

تنظيم العلاقات النقدية ضمن الإطار المؤسسي

اعتبارا لل صعوبات التي خلفتها الحرب العالمية الثانية في ما بين الدول على إيجاد صيغة توافقية لأسعار الصرف، اضطرت الدول الكبرى إلى تبني سياسة الحوار تحت مظلة الأمم المتحدة، تهدف إلى تأسيس تعاون نقدي، تحاك أهدافه و قواعده من طرف هيئة وحيدة اتفق الحاضرون في م وتمر " بریتون وودز" في جويلية 1944، على تسميتها بـ "صندوق النقد الدولي"، الذي أصبح فيما بعد أحد أهم أضلاع النظام المالي العالمي.

المبحث الأول: آليات الصندوق و اهتماماته

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تقديم نبذة تاريخية عن إنشاء صندوق النقد الدولي، و من ثم نتطرق إلى بنيته التنظيمية من الأجهزة المسيرة و كيفية تحديد نظام الحصص بين الدول الأعضاء، و في المطالب الأخير نتصفح موارده التمويلية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة صندوق النقد الدولي

تأثر علماء الاقتصاد الرئسيون لعقد الأربعينيات، و خاصة جون مينارد كينز، إلى حد بعيد بالفوضى الاقتصادية التي سادت في فترة ما قبل الحرب، و كانوا مصممين على تجنب الفوضى الاقتصادية و التنافس على تخفيض قيمة قاعدة الذهب التي استمت بها فترة الكساد العظيم. حيث اجتمعت 44 دولة في العام 1944 في بریتون وودز في نيوهامشير الأمريكية تحت القيادة الفكرية لكينز، و تدارست اتفاقا قاد على تشكيل مؤسسات مالية دولية ابرزها صندوق النقد الدولي، عندما اتفقت الدول، لأول مرة على نظام لتنظيم التعاملات المالية الدولية¹.

الفرع الأول: أهم المقترحات المقدمة في مؤتمر "بروتن وودز"

أولاً: مشروع كينز J.M Keynes:

لقد تم تقديم هذا المشروع من طرف ممثل للمملكة المتحدة "جون مينارد كينز" بتاريخ 70 افريل 1943، حيث حمل هذا المشروع في طياته العديد من الإصلاحات الجذرية على النظام النقدي الدولي

خصوصا من الناحية الفنية، و من أبرز نقاط هذا المشروع نذكر ما يلي²:

✓ إنشاء مؤسسة مالية ذات مركز عالمي سماها كينز بـ "إتحاد المقاصة الدولية" و يكون دورها شبيها بالدور الذي تلعبه البنوك المركزية محليا، حيث تتم التسويات المالية من خلال الدفع بالأرصدة بين

1 - بول آ. سامويلسون، وويليام د. نوردهاوس، ترجمة: هشام عبد الله، الإقتصاد، الطبعة الثانية، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص:157.

2 - زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية، 1992، ص- ص:109، 801، 701، بتصرف

البنوك المركزية، و ذلك من خلال فتح حسابات دائنة و مدينة تتساوى من خلالها أرصدا في الأخير، كما يعتبر أن الرصيد الدائن للبلد العضو يبقى كقرض منه لصالح الإتحاد .

✓ اقتراح كينز بأن يرتكز النظام الجديد على عملة أطلق عليها اسم " البانكور " و هي عملة مستقلة مرتبطة بالذهب.

✓ اهتمام كينز في مشروعه المقدم بالعرض النقدي، أي كمية النقود التي يجب إصدارها، و التي أوصى بأن تتم على أساس حجم التجارة الدولية لا على أساس كمية الذهب التي تحوزها الدول، و في هذا تأيدا منه لمصالح دولته المملكة المتحدة و التي كانت قوية تجاريا آنذاك .

كما اقترح كينز في مشروعه فرض عقوبات على الدول الأعضاء التي تتمتع بفوائض في موازين مدفوعاتها، و بتقديم المشورة و النصائح بالنسبة للدول ذات العجز، من خلال حثها على تخفيف الرسوم الجمركية على الواردات، و إعادة تقييم العملات بالنسبة للدول التي تباع أكثر مما تشتري، و من جهة أخرى تقديم ضمانات للمؤسسة المالية أو بفرض رقابة على رؤوس الأموال بالنسبة للدول المدينة ذات العجز¹.

ثانيا : مشروع هاويت H. White:

تم تقديم هذا المشروع بتاريخ 50 افريل 1943 لصاحبه " هاويت " ممثلا عن الولايات المتحده الأمريكية، حيث تبنى هاويت أفكار جديدة للخروج بالنظام النقدي الدولي إلى الطريق الصحيح، حيث جاءت أبرز أهداف و خطوات هذا المشروع كما يلي² :

✓ تجميع السلطات النقدية المحلية في يد سلطة نقدية دولية وحيدة، و ذلك للعمل على تحقيق ما يصبو إليه النظام النقدي الدولي من أهداف متمثلة في استقرار أسعار الصرف ، و محاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية؛

✓ اقتراح تثبيت قيم عملات الدول الأعضاء في الصندوق على أن تكون وحدة التعامل الدولية عملة " اليونيتاس " ، حيث ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب؛

✓ تحدد الدول قيمة عملتها بالذهب أو باليونيتاس، و تتحدد حجم حصص الدول في رأس مال الصندوق و قوا التصويتية بناء على ما تحوزه الدولة من ذهب و نقد أجنبي و حجم دخلها القومي و مدى تقلبات ميزان مدفوعا.

1 - ضياء مجيد الموسوي، نظام النقد الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، ص39، بتصرف

2 - زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص-ص:110،901، بتصرف

من خلال نقاط مشروع " هاوايت " نستنتج أن هذا الأخير كان يهدف إلى دعم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية حيث نجح في ذلك على حساب المشروع الذي تقدم به كينز، باعتبار القوة الاقتصادية و النقدية و العسكرية التي ظهرت عليها الولايات المتحدة في تلك الفترة، و يضاف إلى ذلك دائنية الولايات المتحدة الأمريكية لعديد الدول الأوروبية، فخلص بذلك الاجتماع المنعقد في "نيوهامبشير" إلى الاتفاق على إنشاء مؤسسة "صندوق النقد الدولي"، و و بذلك تم وضع أسس و قواعد النظام النقدي العالمي الجديد تحت مظلة " بروتن وودز".

الفرع الثاني: أهداف صندوق النقد الدولي التأسيسية :

لقد حددت المادة الأولى من اتفاقية صندوق الدولي أهدافه الأصلية بوضوح و

سوف نستعرض ذلك في النقاط التالية¹:

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي ؛ تيسير التوسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية ؛ العمل على استقرار أسعار الصرف .
 - المساعدة على إقامة نظام المدفوعات متعدد الأطراف .
 - توفير الثقة بين البلدان الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق العامة لها بصفة مؤقتة و بضمانات كافية و من ثم إعطائها الفرصة لتصحيح الإختلالات التي تصيب موازين مدفوعاتها.
 - تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء و تخفيف حدته،وفقا لما ورد آنفا .
- من خلال هذه الأهداف المذكورة نستطيع أن نستوحي الأهمية التي كان يوليها الصندوق لمراقبة سلامة النظام النقدي الدولي، و جعله كأولوية لمنطلق عمله ، بغية تسهيل حركة التجارة الخارجية الدولية، لكن مع تتابع التغييرات الاقتصادية التي مست النظام النقدي الدولي ، أصبح للصندوق أدوارا جديدة سوف نبرز أهمها في الفرع الموالي .

الفرع الثالث : تطور أهداف و مهام صندوق النقد الدولي

يعد تطرقنا سلفا للأهداف الأص لية للصندوق ، و كنتيجة للاضطرابات التي عرفتتها العملات

الدولية خلال سنوات ستينات القرن الماضي و ما نتج عنها من أزمات في السيولة الدولية ، سارع الصندوق النقد الدولي الى تدخل و محالة منه لحل هذه الأزمة ، حيث قام بإشياء الصندوق وحدة حقوق السحب الخاصة (Droit de tirages spéciaux) .

1- صندوق النقد الدولي، اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، ص2، بتاريخ 01 افريل 2019.

و بعد القرار الجريء المتخذ من قبل الرئيس الأمريكي 3 نيكسون 3 بتاريخ 21 جويلية 1971 ، و الذي بموجبه تم إلغاء تحول الدولار إلى ذهب ، و تعويمه و فرض رسوم جمركية على المبادلات التجارية خاصة مع اليابان ، و من أهم النتائج المباشرة لهذا القرار هو انهيار أهم مقومات نظام " بريتون وودز " هما ¹:

✓ التراجع عن تحويل الدولار إلى ذهب .

✓ التراجع عن مبدأ ثبات الأسعار الصرف بعد تعويم العملات من قبل الأعضاء .

و كنتيجة للوضع الذي آل إليه النظام النقدي الدولي و انحرافه عن المبادئ المنبثقة عن ميثاق " بروتون وودز "، لم يعد لصندوق النقد الدولي تلك الأهمية التي كان عليها قبل الإعلان عن قرار الرئيس الأمريكي " نيكسون "، ليتحول فيما بعد اهتمام صندوق النقد الدولي إلى الدول النامية، مستغلا بذلك أزمة المديونية التي عرفتتها سنوات الثمانينات، و خلال الأزمات الم الية مطلع تسعينات القرن الماضي، فأضحى بذلك الصندوق يلعب دورا مهما في إدارة أزمة المديونية.

و من مظاهر الدور الجديد للصندوق قيامه بالمهام التالية:¹

✓ الوساطة عن طريق إشرافه على توجيه الفوائض و جدا و إقراضها .

✓ الإشراف و الرقابة على تنفيذ و برمجة سياسات للدول النامية .

✓ تنامي دوره التنظيمي في إدارة أزمة المديونية العالمية .

كما نجد أن مهامه أخذت نسقا تصاعديا خلال تنامي العولمة المالية و ذلك من خلال:²

✓ لعب دورا مهما في التحول الاقتصادي للدول الاشتراكية ؛

✓ أصبح الصندوق كوكالة للتنمية من خلال تقديمه لقروض متوسطة و طويلة الأجل ؛

✓ أضحى الصندوق محاورا مهما أثناء الأزمات المالية إذ تقمص من خلالها دور مقرض الملاذ

الأخير .

المطلب الثاني: بنية صندوق النقد الدولي

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق و باختصار كل من الأجهزة المسيرة للصندوق، عضويته،

نظام التصويت بداخله، و نظام الحكومة داخل الصندوق، بالإضافة إلى مصادر تمويل الصندوق، و هذا

1 - محمد حسن علاوي ، المؤسسات النقدية المالية الدولية ، الدروس النظرية ، قسم الماجستير : مالية الدولية / جامعة قاصدي مرباح بورقلة ، الموسم : 2012/2013 ، ص:05.

2 Arnaud DIEMER ,Le Système Monétaire International, Formation Continue, MCF IUFM d'Auvergne

<http://www.oeconomia.net/private/cours/smi.pdf> La date d'accé 24/05/2019

من خلال أربعة فروع هي : أجهزة الصندوق، نظام الحكومة داخل الصندوق، حصص عضوية الصندوق، و مجالات اختصاص الصندوق.

الفرع الأول: أجهزة الصندوق

لصندوق النقد الدولي أجهزة مسيرة و أجهزة استشارية

أولاً: الأجهزة المسيرة:

أ- **مجلس المحافظين**: هو أعلى جهاز لصنع القرار في صندوق النقد الدولي، يتألف من محافظ ومحافظ مناوب يعينهما كل بلد عضو. و يكون المحافظ في العادة وزيراً للمالية أو محافظاً للبنك المركزي في البلد العضو، بينما فوض مجلس المحافظين معظم صلاحياته إلى ال مجلس التنفيذي، فقد احتفظ بحق الموافقة على زيادات الحصص، و توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة، و انضمام بلدان أعضاء جدد إلى الصندوق، و انسحاب أعضاء منه على أساس إلزامي، و ما يدخل من تعديلات على اتفاقية تأسيس الصندوق و نظامه الأساسي.

و عادة ما يجتمع مجلساً لمحافظي الصندوق و البنك الدولي مرة واحدة سنوياً، أثناء الاجتماعات السنوية المشتركة بين البنك و الصندوق لمناقشة عمل المؤسساتين. و تعقد الاجتماعات السنوية في سبتمبر أو أكتوبر، و قد جرت العادة على أن يكون مقرها العاصمة واشنطن لعامين متتاليين ثم بلد عضو بديل في العام الثالث.

ب- **المجلس التنفيذي**: يضم المجلس التنفيذي 24 عضواً، يضطلع بمهمة تسيير أعمال الصندوق اليومية و يمارس الصلاحيات المخولة له من مجلس المحافظين . و هناك خمسة من المديرين تتولى تعيينهم البلدان الأعضاء صاحبة أكبر خمس حصص في الصندوق (و هي في الوقت الراهن الولايات المتحدة و اليابان و ألمانيا و فرنسا و المملكة المتحدة) إلى جانب الصين، و روسيا، و المملكة العربية السعودية، أما المديرين الستة عشر الآخرون فتتولى انتخابات مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية (constituencies) لفترات مدتها عامين .

غير أنه و بعد سريان التعديل المعني بإصلاح المجلس التنفيذي في 62 يناير 2016، ابتداءً من جولة الانتخاب الاعتيادية القادمة في أكتوبر 2016، سيصبح كل المديرين التنفيذيين البالغ عددهم 42 مديراً مختارين بالانتخاب.

يجتمع هذا المجلس في واشنطن ثلاث مرات في الأسبوع ليتداول على القضايا التالية:¹

1 -نعمان سعدي ، البعد الدولي للنظام النقدي ، دار بلقيس ، الطبعة الأولى 2011 ، الدار البيضاء ،ص:57 .

✓ تعريف و تحديد سياسات الصندوق و مجال تطبيقها مثل كيفية الحصول على التسهيلات المالية و مشروطيتها.

✓ يناقش تقارير المشاورات الدورية في البلدان الأعضاء المعدة من طرف خبراء الصندوق للحكم على السياسات الاقتصادية و المالية المنتهجة من طرف البلدان.

✓ مراقبة سياسات الصرف.

✓ مناقشة القضايا المتعلقة بالنظام النقدي الدولي في إطار الاقتصاد العالمي.

✓ يتولى عملية انتخاب مدير عام الصندوق.

ج_ إدارة الصندوق العليا : مدير عام الصندوق هو رئيس مجلسه التنفيذي، كما أنه رئيس هيئة موظفيه، يتولى المجلس التنفيذي تعيين المدير العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، و يساعده في أداء وظائفه ثلاثة نواب للمدير العام. و يجوز للمحافظين و المديرين التنفيذيين ترشيح مواطنين من أي بلد عضو في الصندوق لشغل هذا المنصب. و رغم أن المجلس التنفيذي يحق له أن يختار مديرا عاما بأغلبية الأصوات المدلى بها ، فقد درج المجلس على اختيار المعينين في هذا المنصب بتوافق الآراء¹ .

د_هيئة الموظفين : يشرف على الصندوق مجموعة كبيرة من الموظفين، حيث يبلغ عددهم حوال 2600 موظف من 142 بلد فهم مدنيون دوليون مسؤولون أمام الصندوق، و ليس أمام سلطا تهم الوطنية، و يشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريبا، و معظم موظفي الصندوق يعملون في واشنطن العاصمة، و إن كان هناك العديد منهم مقيماً للصندوق في البلدان الأعضاء اء للمساعدة في تقديم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية.

ثانيا:الأجهزة الاستشارية:

يتلقى مجلس المحافظين المشورة من لجنيتين وزاريتين، هما اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية و لجنة التنمية .

أ-اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية (IMFC) :

و هي اللجنة المكلفة بتقديم و إعداد تقرير إلى مجلس محافظي الصندوق يتعلق بتسيير و تكييف النظام النقدي و المالي الدولي،كما تهتم بمراقبة تطور السيولة الدولية و تحويلات الموارد إلى الدول النامية، تجتمع هذه اللجنة مرتين في السنة، سبتمبر أو أكتوبر ، أثناء عقد الجمعية العامة للبنك العالمي و صندوق النقد الدولي، في شهري مارس أو افريل، قبيل اجتماعات الربيع، كما تقوم هذه اللجنة بالفحص و التطرق

1 - صندوق النقد الدولي،كيف تُصنع قرارات الصندوق،مرجع سبق ذكره

للانشغالات المتعلقة بالاقتصاد العالمي و تقديمها اقتراحات و نصائح من أجل سير أشغال الصندوق¹، كما تتطابق هذه اللجنة في هيكلها مع المجلس التنفيذي بدوائره الانتخابية الأربع و العشرين و تعمل اللجنة على أساس توافق الآراء و لا تُجري عمليات تصويت رسمية.

ب_ لجنة التنمية: أما لجنة التنمية فهي لجنة مشتركة تأسست عام 1974 مهمتها تقديم المشورة لهجسي المحافظين في البنك و الصندوق حول القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في بلدان الأسواق الصاعدة و البلدان النامية. و تتألف اللجنة من 52 عضوا (عادة ما يكونون وزراء للمالية أو التنمية)، و تُمثل فيها كافة البلدان الأعضاء في المؤسستين، و تعمل في الأساس كمندوب لبناء توافق الآراء بين حكومات الأعضاء في القضايا الإنمائية الحيوية، يترأسها حاليا " Marek Belka " رئيس البنك الوطني لبولونيا²

الفرع الثاني: نظام الحكومة داخل الصندوق

أولا: مفهوم الحكومة من قبل الصندوق:

الحكومة هي مفهوم واسع يشمل جميع الجوانب في كيفية حكم أي بلد، بما في ذلك سياساته الاقتصادية و إطاره التنظيمي، بالإضافة إلى الالتزام بسيادة القانون . و هناك آخر شبيه بمفهوم الفساد . أي استغلال السلطة أو ثقة الجماهير لتحقيق نفع خاص . ففي مناخ الحكومة الضعيفة، تزداد حوافز الفساد و تكثر الفرص لممارسته . و يؤدي الفساد إلى إضعاف ثقة الجماهير في الحكومة، كما يهدد نزاهة السوق، و يشوه المنافسة، و يُعرض التنمية الاقتصادية للخطر³ .

و لأنه من الواضح أن ضعف الحكومة يضر بالنشاط الاقتصادي و يقلل من الرخاء، فقد اعتمد الصندوق في عام 1997 سياسة تحدد كيفية التعامل مع قضايا الحوكمة الاقتصادية، و هي السياسة التي تقوم عليها المذكرة التوجيهية المعنونة دور الصندوق في قضايا الحكومة.

ثانيا :وجهة نظر صندوق النقد الدولي لنظام حكومة أجهزته

يعمل صندوق النقد الدولي من وجهة نظره على تشجيع الحكومة السليمة من خلال مبادرات محددة ترتبط ارتباطا وثيقا بأنشطة الرقابة والإقراض والمساعدة الفنية . وهناك عدة مبادرات تقتضي التعاون الوثيق مع البنك الدولي ومنظمات أخرى نوجزها في الآتي:

1 Fonds monétaire internationale, **Guide des comités, groupes et clubs**,page consulté : le 2019/04/12

<https://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/groupsf.htm>

2صندوق النقد الدولي،كيف تصنع قرارات الصندوق،مرجع سبق ذكره

3صندوق النقد الدولي،الصندوق و الحوكمة السليمة،صحيفة وقائع، تاريخ زيارة الصفحة: 2019/05/21

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/gova.htm>

يشجع الصندوق البلدان الأعضاء على تحسين المساءلة عن طريق زيادة الشفافية في إتاحة الوثائق للاطلاع العام، تمثيا مع سياسته المعنية بالشفافية .

✓ يُجري الصندوق، بالتعاون مع البنك الدولي، تقييما لمدى التزام البلدان الأعضاء بمعايير الشفافية الدولية في 21 مجالا من مجالات السياسة الاقتصادية في سياق "مبادرة المعايير و الموائيق"، و هو ما يغطي الحكومة و القطاع المالي و قطاع الشركات.

✓ بالنسبة لسياسة المالية العامة و السياسات النقدية و المالية، أ عد الصندوق موائيق تحدد مبادئ الشفافية و من بين الموائيق التي تكتسب أهمية خاصة ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة و الدليل المصاحب له.

✓ سعيا لتحسين شفافية البيانات و تعزيز جود ها و زيادة حداتها، يشجع الصندوق بلدانه الأعضاء على الاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات أو المشاركة في النظام العام لنشر البيانات .

✓ يركز الصندوق في عمله مع البلدان منخفضة الدخل على أهمية النظم الملائمة لتتبع الإنفاق العام الموجه لأغراض الحد من الفقر . كذلك يعمل الصندوق بالشراكة مع مؤسسات مالية و جهات مانحة دولية أخرى في تنفيذ برنامج الإنفاق العام و المساءلة المالية الذي يساعد البلدان على ق ياس أدائها.

✓ يساهم الصندوق في الجهود الدولية لمكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب.، و يتولى تقييم الأطر القانونية و التنظيمية لبلدانه الأعضاء وتقديم المساعدة الفنية و إجراء البحوث التي تركز على السياسات.

ثانيا: الأدوار الأساسية للحصص داخل الصندوق:

في الوقت الحالي تلعب الحصص دورا مهما من أربع محاور:¹

1- الاشتراكات (أنصبة الحصص) :حيث يحدد اشتراك حصة البلد العضو الحد الأقصى لحجم الموارد المالية التي يلتزم بتقديمها للصندوق.

2- القوة التصويتية (نصيب الأصوات) :تمثل حصة البلد العضو عاملا أساسيا في تحديد قوته التصويتية في قرارات الصندوق، وتتكون الأصوات المخصصة لكل عضو من أصوات أساسية و صوت إضافي بكل جزء من الحصص يعادل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة .حيث نجد أن أكبر قوى التصويت تحوز عليها الولايات المتحدة الأمريكية ب 961 421 صوت ما يمثل 16,75 % من مجموع القوى التصويتية لأعضاء الصندوق.

(الجدول رقم:10_20 البلدان الخمسة الكبرى في الصندوق من حيث التصويت (قبل سريان إصلاحات 2010)

النسبة % من إجمالي عدد أصوات الأعضاء	عدد الأصوات	البلد
16,75%	421 961	الولايات المتحدة الأمريكية
6,23%	157 022	اليابان
5,81%	146 392	ألمانيا
4,29%	108 122	فرنسا
4,29%	108 122	المملكة المتحدة
3,81%	95 996	الصين

Source : IMF, IMF Members' Quotas and Voting Power, and IMF Board of Governors, Date of Visit Page <http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/members.aspx>9:22/03/201

3- التمويل المتاح :تحدد حصة البلد العضو حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق (أي حدود استفادته من الموارد).

4- مخصصات أو توزيعات وحدة حقوق السحب الخاصة

الفرع الرابع:مجالات اختصاصات الصندوق

تعددت مجالات اهتمام صندوق النقد الدولي خصوصا بعد تنامي أزمة المديونية في ثمانينيات القرن الماضي، ليضعاف بذلك اهتماماته بالدول النامية مركزا في برامجه و سياساته على مكامن الضعف في إدارة الاقتصاد الكلي و النظام المالي و هذا من خلال:

1المرجع السابق

أولاً : إدارة الاقتصاد الكلي: حيث نجد أن اهتمامات الصندوق تركز في مجال الاقتصاد الكلي على :

1 - تبني مبادئ اقتصاد السوق و استهداف النمو: و هذا من خلال الوصفات التي يملئها على الدول التي تلجأ إليه و التي تعرف بالإصلاحات الهيكلية،مستندا في ذلك على مبادئ الرأسمالية،كتعزيز دور القطاع الخاص بدلا عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية،و تقليص الإنفاق الحكومي.

2-العمل على توازن ميزان المدفوعات: و ذلك من خلال تحرير التجارة الخارجية عبر تشجيع الإنتاج القابل للتصدير و من ثم تحسين الميزان التجاري،و كذا تحرير حساب رأس المال بغية زيادة مستوى التكامل المالي العالمي.

3-تخفيض عجز الموازنة العامة : إذ نجد الصندوق يولي أهمية كبيرة لمكافحة عجز الموازنة حتى أنه خصص ضمن هيكله التنظيمي إدارة مختصة بشؤون المالية العامة و التي تعنى بتقديم السياسات المثلى من وجهة نظر الصندوق .

ثانيا:إدارة النظام المالي: حيث تتمثل إدارة النظام المالي في ما يلي:

1_تحديد هيكل أسعار الفائدة : حيث نجد بأن الصندوق في الكثير من برامج يحث أعضاءه على تبني أسعار فائدة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم، و لكن الأمر ليس بالهين على الدول النامية أين يتطلب تحرير معدلات الفائدة وجود مؤسسات مالية قوية، و حرية حركة رؤوس الأموال، و جهاز مصرفي كفؤ.

2_تحديد ترتيبات نظم أسعار الصرف :عمل الصندوق من خلال القسم (أ) من المادة الرابعة لاتفاقية الصندوق على ضرورة الالتزام بالتعاون مع الص ندوق و سائر البلدان الأعضاء من أجل تأمين ترتيبات منظمة للصرف الأجنبي و العمل على إيجاد نظام مستقر لأسعار الصرف، و ذلك من خلال مطالبته بتعزيز السياسات الاقتصادية و المالية من أجل تعزيز النمو، و تجنب التلاعب بأسعار الصرف.

حيث جسدت هذه المادة النوايا التي أنشأ من أجلها الصندوق، و هذا من خلال تطبيق نظام تعادل العملات في ظل نظام بريتن وودز، لتأتي نقطة التحول بقرار الرئيس الأمريكي نيكسون و إلغائه تحويل الدولار إلى ذهب العام 1973 .

1 - رمضان محمد، أثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية الدولية للدول النامية،رسالة الدكتوراه،جامعة ابو بكر بالقايد ،تلمسان،2012،صص:137،138،139 بالنصرف .

أما في الوقت الحالي فنجد العديد من الترتيبات، يختلف مجالها مابين أنظمة تعويم، أنظمة ربط ميسر، و أنظمة تعويم موجهة. الأمر الذي صعب على صندوق النقد الدولي المساهمة في استقرار النظام المالي العالمي.

أما فيما يخص النظام الأمثل للصرف، فبعد سنوات السبعينات أصبح الصندوق يميل أكثر لنظام التعويم من أجل مواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة، رغم أنه يقر عبر النقطة (ب) من القسم الثاني للمادة الرابعة من اتفاقية الصندوق بحرية اختيار نظام سعر الصرف وفقا لاتفاق جاميكا 70 و 80 جانفي 1976 .

المطلب الثالث: الموارد المالية لصندوق النقد الدولي

تتعدد مصادر تمويل صندوق النقد الدولي، و من أبرزها نجد اشتراكات الدول الأعضاء المتمثلة في الحصص، كما بإمكانه الاقتراض من الدول ذات الفائض أو الهيئات المالية لاستكمال موارده و قدراته التمويلية من مساعدة أعضائه. هذا إضافة للموارد التي من الممكن الحصول ع ليها جراء بيعه لاحتياطات الذهب الموجودة لديه، كما يحصل الصندوق على فوائد و رسوم نضير استعمال موارده، و تجري هذه المعاملات بالعملة الخاصة بالصندوق و هي " حقوق السحب الخاصة "

الفرع الأول: حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي

هي الأصل الاحتياطي الخاص بالصندوق و وحدة حسابه، أنشئت سنة 1969 بهدف تعزيز السيولة الدولية في تلك الفترة و ليصبح بذلك مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، فهي عملة وهمية و ليست استحقاقا على الصندوق و إنما هي استحقاق متوقع على العملات القابلة للتحويل. تتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة في الوقت الحالي من خلال سلة من العملات¹، متمثلة في (اليورو، الين الياباني، الجنيه الإسترليني، و الدولار الأمريكي)، و تتحدد قيمة حقوق السحب الخاصة بالدولار الأمريكي و تحسب هذه القيمة من خلال مجموع المبالغ المحددة لعملات السلة الأربع حسب قيمتها بالدولار الأمريكي، على أساس أسعار الصرف المعروضة ظهر كل يوم في سوق لندن ، كما يجوز للصندوق بموجب اتفاقية تأسيسه (المادة الخامسة القسم الأول، و المادة الثامنة عشرة) أن يوزع مخصصات من حقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء بالتناسب مع حصص عضويتها² .

1 - كانت قيمة حقوق السحب الخاصة تقدر في البداية بما يساوي 888671.0 غرام من الذهب النقي، وهو ما كان يعادل في ذلك الوقت دولارا أمريكيا واحدا. غير أن حقوق السحب الخاصة أعيد تحديد قيمتها على شكل سلة من العملات بعد ايار نظام بريتون وودز في 1973.

2- صندوق النقد الدولي، حقوق السحب الخاصة، صحيفة وقائع، بالتصرف، 2019/04-21

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/sdra.htm>

الجدول رقم (01-03) التوزيعات العامة و الخاصة لوحدات حقوق السحب الخاص

طبيعة التوزيع	فترة التوزيع	حجم التوزيع (مليار وحدة ح.س.خ)
التوزيع العام الأول	1972-1970	9.3
التوزيع العام الثاني	1981-1979	12.3
التوزيع العام الثالث	2011-2009	21.4
توزيع خاص أول	2018-2016	21.5
مجموع تراكمات توزيع وحدة ح.س.خ.		204

المصدر: تلخيص الطالب من صفحة صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، حقوق السحب الخاصة، تاريخ

الزيارة 2019/04/21

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/sdra.htm>

و يتحدد سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة أسبوعياً ، و يقوم على متوسط مرجح لأسعار الفائدة الممثلة على أدوات الدين قصيرة الأجل في أسواق المال التي تتداول فيها العملات المكونة لسلة حقوق السحب الخاصة.

الفرع الثاني: اشتراكات الدول الأعضاء

تعتبر حصص الأعضاء من أهم الموارد التي يعتمد عليها الصندوق، إذ تخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة عضوية معينة تتحدد عموماً حسب حجمه النسبي في الاقتصاد العالمي . و على هذا الأساس يتحدد الحد الأقصى لمساهمته في موا رد الصندوق المالية . و عند انضمام أي بلد إلى عضوية الصندوق، عادة ما يدفع مبلغاً يصل إلى ربع حصته في شكل عملات أجنبية قابلة للتداول على نطاق واسع (كالدولار الأمريكي أو اليورو أو اللين أو الجنيه الإسترليني) أو حقوق سحب خاصة . أما ثلاثة أرباع الحصة المتبقية فتدفع بعملة البلد العضو¹.

تخضع الحصص للمراجعة كل خمس سنوات على الأقل . و استكملت في عام 2017 المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، و اتفق أعضاء الصندوق على أنه ينبغي مضاعفة موارده من حصص العضوية

1- صندوق النقد الدولي، من أين تأتي أموال الصندوق؟، صحيفة وقائع 2019/04/21

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/finfaca.htm>

لتصل إلى 8.476 مليار وحدة حقوق سحب خاصة . و تتناول المراجعات العامة للحصص قضيتين رئيسيتين:

حجم الزيادة الكلية و توزيع هذه الزيادة على البلدان الأعضاء.

أولاً: تتيح المراجعة العامة للصندوق أن يحكم على مدى كفاية الحصص سواء بالنسبة لاحتياجات تمويل ميزان المدفوعات في البلد العضو أو قدرة الصندوق على المساعدة في تلبية هذه الاحتياجات.

ثانياً: تسمح المراجعة العامة بزيادة حصص البلدان الأعضاء على نحو يعكس التغيرات في مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي.

الفرع الثالث: ترتيبات الاقتراض

توجد على مستوى الصندوق مجموعتان دائمتان من خطوط الائتمان، و هما الاتفاقيات العامة للاقتراض (GAB)¹ و التي أنشئت في عام 1962 ، و الاتفاقيات الجديدة للاقتراض (NAB)² و التي أنشئت في عام 1998 و توسعت بشكل كبير في 2017. إضافة إلى كل من اتفاقيات الاقتراض الثنائية و المشاركة مع ترتيبات التمويل الدولية.

أولاً_الاتفاقيات الجديدة للاقتراض:³ هي مجموعة من الاتفاقات الائتمانية بين الصندوق و 83 بلدا عضوا و مؤسسة مالية، بما في ذلك عددا من اقتصاديات الأسواق الصاعدة، و لا يصبح المقترح المقدم من طرف المدير العام بشأن تفعيل اتفاق جديد للاقتراض فعالا إلا إذا قبله مشاركون يمثلون 58 % من إجمالي الاتفاقات الائتمانية للمشاركين المؤهلين للتصويت.

ثانياً: الاتفاقيات العامة للاقتراض :

تمكن هذه الاتفاقات العامة للاقتراض الصندوق من اقتراض مبالغ محددة من العملات من 11 اقتصادا متقدما (أو بنوكها المركزية) غير أنه لا يمكن تقديم مقترح بالحصول على موارد بموجب الاتفاقات العامة للاقتراض إلا في حالة عدم موافقة المشاركين في الاتفاقيات الجديدة للاقتراض على تحديد فترة لتفعيل خطوط ائتمانية في ظل الاتفاقات الجديدة للائتمان.

1- New Arrangement to Borrow

2 -General Arrangement to Borrow

3 -Fonds monétaire internationale, fiche technique, Accords permanents d'emprunt du FMI

,p.p,01_02, le

26/03/2019 <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/gabnabf.htm>

الجدول رقم : (10-04). يوضح المساهمات في إطار الاتفاقيات العامة للاقتراض.

المساهمين	الاتفاقيات الأساسية (1983_1962) المبلغ بالمليون (و ح س خ)	الاتفاقيات الموسعة (1983_1962) المبلغ بالمليون (و ح س خ)
بلجيكا	143	595
كندا	165	893
البنك المركزي الألماني	1 476	2 380
فرنسا	395	1 700
إيطاليا	235	1 105
اليابان	1 161	2 125
هولندا	244	850
بنك السويد المركزي	79	383
بنك سويسرا الوطني		1 020
المملكة المتحدة	565	1 700
الولايات المتحدة	1 883	4 250
المجموع	6 344	17 000
المملكة العربية السعودية		1 500

Source :FMI, Accords permanents d'emprunt du fmi, fiche technique Date visite du page :le20/03/2019 <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/gabnabf.htm>

و تم تجديد الاتفاقيات العامة و اتفاق ائتماني مصاحب مع المملكة العربية السعودية ،بدون أي تعديلات،لمدة خمس سنوات بدءا من 62 ديسمبر 3102 ،و يصل المبلغ المحتمل للائتمان الممنوح للصندوق بموجب الاتفاقيات العامة للاقتراض إلى 71 مليار (وحدة ح س خ) حوالي (26,3 مليار دولار أمريكي) فضلا على مبلغ إضافي قدره 1,5 مليار (وحدة ح س خ) حوالي 2,3 مليار (دولار أمريكي) متاح بموجب الاتفاق المصاحب مع المملكة العربية السعودية،و قد تم تفعيل الاتفاقيات العامة للاقتراض 01 مرات حتى الآن آخرها في عام 1998 .¹

و للتذكير فإن الاتفاقيات العامة للاقتراض تأسست سنة 1962 و بمساهمة تقدر بـ 06 مليار (وحدة ح س خ)، و تم توسيع هذه المساهمة سنة 1983 إلى 71 مليار (وحدة ح س خ) .

ثالثا: اتفاقيات الاقتراض الثنائية:

حيث سعت إدارة الصندوق إلى تعزيز مواردها في إطار الاتفاقيات الثنائية من خلال اتفاقيات شراء السندات.و تمت الجولة الأولى من هذه الاتفاقيات في الفترة 2009_2010 و قد أوقف العمل هذه الاتفاقيات الثنائية منذ الأول من افريل 2013.²

1 Ibid,p:03

2 - صندوق النقد الدولي،من أين تأتي أموال الصندوق؟،مرجع سبق ذكره

رابعاً: المشاركة مع ترتيبات التمويل الدولية:

توفر ترتيبات التمويل الإقليمية مساعدة مالية للبلدان التي تواجه مشكلات، استناداً إلى الموارد المجمعة أو الملتزم بها على المستوى الإقليمي، ومنذ الأزمة المالية العالمية، أقر بهذه الترتيبات باعتبارها طبقة مهمة من شبكة الأمان المالي العالمية، إذ يمكن أن يكون لترتيبات التمويل الإقليمية انعكاساً كبيراً على أداء النظام النقدي الدولي و على عمل الصندوق .

الفرع الرابع: حيازات الذهب

تصل حيازات صندوق النقد الدولي من الذهب إلى حوالي 90,5 مليون أوقية بالوزن الترويسي¹، مما يجعل الصندوق ثالث أكبر الحائزين الرسميين للذهب في العالم . غير أن اتفاقية تأسيس الصندوق تضع حدوداً صارمة لاستخدام هذا الذهب، فالصندوق يجوز له بيع الذهب أو قبوله من البلدان الأعضاء كوسيلة للدفع بشرط موافقة أغلبية 85% من مجموع أصوات الأعضاء، و لكن يحظر عليه شراؤه أو إجراء أي معاملات أخرى فيه .

و قد حصل الصندوق على حيازته من الذهب من خلال أربعة قنوات رئيسية:²

✓ عندما تم إنشاء الصندوق عام 1944، تقرر استخدام الذهب في دفع 25% من اشتراكات العضوية الأولية و زيادات الحصص اللاحقة.

✓ كان الذهب يستخدم في العادة عند سداد جميع مدفوعات الرسوم³.

كانت هناك إمكانية للبلد العضو الذي يريد الحصول على عملة عضو آخر، بأن يبيع ذهباً للصندوق في مقابل الحصول عليها⁴.

يمكن للبلدان الأعضاء استخدام الذهب أيضاً في سداد القروض المقدمة من الصندوق

الفرع الخامس: الفوائد و الرسوم

إلى جانب الموارد المذكورة أعلاه، تعتبر الفوائد و الرسوم من أهم الموارد التكميلية، و التي تتولد جراء إقراض الصندوق لبلدانه الأعضاء 188؛ فعادة ما تكون قيمة الرسوم 0,5% سنوياً من قيمة القرض، أما سعر

1 - ما يعادل (1.2814 طناً مترياً)

2 - صندوق النقد الدولي، الذهب في صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، 2015/21/20
<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/golda.htm>

3 - القصد من الرسوم بأنها تلك الفوائد المترتبة على استخدام البلدان الأعضاء ائتمان الصندوق

4 - كان أكبر استخدام لهذه القاعدة هو عمليات بيع الذهب من جنوب إفريقيا للصندوق في الفترة 1970 - 1971.

الفائدة للصندوق فهو مرتبط بالسوق و يسمى بمعدل الرسم الأساسي و هو معدل الفائدة في السوق المطبق على حقوق السحب الخاصة¹.

المبحث الثاني: الأدوات المستعملة من طرف صندوق النقد الدولي في علاقاته مع بلدانه الأعضاء

يستعمل صندوق النقد الدولي العديد من الأدوات ل لقيام بمهامه، و من أبر زها نجد أعمال الرقابة التي يقوم بها، و كذا تقديمه للمساعدات المالية في شكل قروض، إضافة إلى المساعدة الفنية و التكوين المقدم للأعضاء.

المطلب الأول: رقابة صندوق النقد الدولي

يشرف صندوق النقد الدولي على النظام النقدي الدولي و يتابع السياسات الاقتصادية و المالية المطبقة في بلدانه الأعضاء 189 بلدا.

و يعرف هذا النشاط باسم الرقابة ،حيث ينطوي عمل الصندوق في هذا الإطار على شقين أساسيين هما:² الرقابة الثنائية أو تقييم سياسات كل عضو و تقديم المشورة، و الثاني هو الرقابة المتعددة الأطراف أو الإشراف على الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: الرقابة الثنائية:

تتجسد الرقابة الثنائية من خلال زيارة الخبراء الاقتصاديين الممارسين لدى الصندوق سنوي إلى معظم البلدان الأعضاء، و ذلك من أجل التباحث و التشاور مع الحكومات و البنوك المركزية فيما إذا كانت هناك مخاطر تهدد الاستقرار المحلي و العالمي بما يتطلب تعديلات في السياسات الاقتصادية أو المالية و تتركز هذه المناقشات أساسا :

✓ أسعار الصرف؛

✓ السياسات النقدية و المالية؛

✓ الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الكلي.

و عند عودة الخبراء إلى مقر الصندوق يباشرون برفع تقرير للمجلس التنفيذي لمناقشته، و يلي ذلك نقل آراء المجلس إلى سلطات البلد العضو في ختام عملية تعرف بمشاورات المادة الرابعة.

و نجد أن عملية الرقابة التي يقوم بها الصندوق مستمدة من روح اتفاقية تأسيسه بصيغتها المعدلة في أواخر سبعينات القرن العشرين، و بالضبط في مادتها الرابعة، التي تؤكد من خلالها البلدان الأعضاء بالتزامهم على التعاون من أجل تعزيز الاستقرار مع الصندوق و في ما بينها.

1رمضاني محمد،مرجع سابق،بالتصرف،ص 351 2 صندوق النقد الدولي،رقابة الصندوق،صحيفة وقائع،بالتصرف،
<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/surva.htm> 2014/21/82

الفرع الثاني: الرقابة متعددة الأطراف:

إضافة إلى الرقابة الثنائية التي يقوم بها الصندوق نجد أن هذا الأخير يتولى رصد الاتجاهات الاقتصادية السائدة عالميا وإقليميا، حيث يقوم بتحليل التداعيات التي تنتقل إلى الاقتصاد العالمي من سياسات البلدان الأعضاء، و من الأدوات المستعملة في مجال الرقابة المتعددة الأطراف نجد المطبوعات التي يصدرها بانتظام و من أبرزها نذكر:

✓ آفاق الاقتصاد العالمي.

✓ تقرير الاستقرار المالي العالمي.

✓ تقرير الرائد المالي.

كذلك ينشر الصندوق تقارير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي تتضمن تحليلا أعمق لخمس مناطق أساسية في العالم، و منذ عام 2011 ، يعد الصندوق تقارير التداعيات التي تتضمن تحليلا لأثر السياسات الاقتصادية في اقتصاديات العالم الخمس الكبرى . و هي الصين و منطقة اليورو و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاديات الشريكة، و منذ عام 2012 بدأ إعداد تقارير تجريبية عن القطاع الخارجي تضع المراكز الخارجية للاقتصاديات الكبيرة ذات التأثير النظامي في سياق متنسق عالميا .

كذلك يعد الصندوق مرتين سنويا جدول أعمال السياسات العالمية، يجمع فيه أهم النتائج و المشورة بشأن السياسات من تقارير متعددة، و يحدد جدول أعمال مستقبلي للصندوق و بلدانه الأعضاء.

و يجري التذكير أن الصندوق يقوم بمراجعات لأنشطته الرقابية على أساس منتظم كل ثلاث سنوات، كانت آخرها في عام 2011 و التي أوصت بإدخال تحسينات في ستة مجالات أساسية، هي الروابط المتبادلة، تقييم المخاطر، الاستقرار الخارجي، الاستقرار المالي، الفعالية، و الإطار القانوني .

المطلب الثاني: تقديم القروض (التسهيلات التمويلية)

يستعمل صندوق النقد الدولي موارده من أجل مساعدة البلدان الأعضاء التي تعاني من صعوبات في موازين مدفوعاتها و ذلك بهدف إعادة التوازن لوضعياتها الخارجية، وعادة ما تحمل برامج و مساعدات الصندوق التمويلية شروطا فيما يخص مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلد طالب القرض، تعرف " بالمشروطية " ¹.

الفرع الأول: شرطية برامج الصندوق

تشمل شرطية الصندوق بمعناها الواسع كل من البر امج التي يدعمها الصندوق . أي السياسات الاقتصادية الكلية و السياسات الهيكلية، و الأدوات المحددة التي تستخدم في متابعة التقدم نحو تحقيق الأهداف التي يحددها البلد العضو بالتعاون مع الصندوق . و تستند الموافقة على البرامج أو مراجعاته إلى مختلف الالتزامات المتفق عليها مع سلطات البلد المعني بشأن السياسات، كما يمكن أن تتخذ هذه الالتزامات أشكالاً مختلفة: ²

أولاً: الإجراءات المسبقة

هي تدابير يوافق البلد العضو على اتخاذها قبل موافقة ال مجلس التنفيذي على التمويل أو قبل استكمال المراجعة، و تتضمن هذه التدابير توافر الركيزة اللازمة لنجاح البرنامج، أو إعادة وضعه على المسار الصحيح إذا انحرف عن السياسات المتفق عليها . و من أمثلة هذه الإجراءات إلغاء القيود السعرية أو الموافقة رسمياً على إعداد موازنة تتسق مع إطار المالية العامة المحدد في البرنامج.

ثانياً: معايير الأداء الكمية

هي شروط محددة و قابلة للقياس يتعين استيفاؤها لاستكمال المراجعة . و دائما ما تشير هذه المعايير إلى متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية التي تتحكم فيها السلطات الوطنية، على غرار ا لمجملات النقدية والانتمانية أو الاحتياطات الدولية أو أرصدة المالية العامة أو الاقتراض الخارجي.

ثالثاً: الأهداف الإرشادية

و هي تلك الأهداف التي تستخدم في تقييم التقدم المحرز، باعتبارها عنصراً مكملاً لمعايير الأداء الكمية.

1 Albert Ondo Ossa, Economie monétaire internationale, Edition ESTEM, Paris, 1999, p:169

2- صندوق النقد الدولي، شرطية الصندوق، صحيفة، وقائع، بالتصرف 2019/01/02.

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/conditioa.htm>

رابعاً: القواعد المعيارية الهيكلية

هي تدابير إصلاحية (غالباً ما تكون غير قابلة للقياس الكمي) تتسم بأهميتها البالغة في تحقيق أهداف البرامج، و يقصد بها أن تمثل علامات إرشادية في تقييم تنفيذ البرنامج أثناء عملية المراجعة. و تختلف هذه القواعد باختلاف البرامج، و من أمثلتها التدابير الرامية إلى تحسين عمليات القطاع المالي أو بناء شبكات الأمان الاجتماعي أو تعزيز إدارة المالية العامة.

خامساً: شرط المشاورات و الالتزام بالبرنامج

يتم ذلك في العادة بمقتضى اتفاق إقراض قد ينص، حسب أداة الإقراض المستخدمة، على سياسات و تدابير اقتصادية محددة يوافق البلد المعني على تنفيذها لحل مشكلة ميزان المدفوعات. و يتولى البلد العضو بالتشاور مع الصندوق تحديد برنامج السياسة الاقتصادية الذي يركز عليه الاتفاق، ثم يعرض في معظم الحالات على المجلس التنفيذي ضمن " خطاب نوايا"¹.

بعد موافقة المجلس التنفيذي، تصرف موارد الصندوق المطلوبة و تكون مقسمة في العادة على أقساط مرحلية تتوافق مع التقدم في خطوات تنفيذ البرنامج. غير أن بعض الاتفاقات تتيح للبلدان ذات الأداء القوي الاستفادة من موارد الصندوق مقدماً مرة واحدة، و من ثم لا تخضع لنقاهات بشأن السياسات.

الفرع الثاني: أنواع التسهيلات التمويلية داخل الصندوق

شهد الصندوق خلال مسيرته العديد من الأدوات و التسهيلات التمويلية، منها من لازال ساري المفعول و البعض الآخر تم توقيفه و إقرار بدائل تمويلية جديدة تزامناً و خصوصية كل مرحلة، و كمثال على ذلك، قام ا لصندوق بطرح أدوات تمويلية جديدة يهدف من وراءها إلى إصلاحات ضمن مجموعة الإقراض في حساب الموارد العامة الموافق عليها في عام 2009 ، و اعتماداً على التقرير السنوي للصندوق لسنة 2014 و الذي تم الكشف من خلاله على التسهيلات التمويلية التي يعمل بها في الوقت الحالي، حيث تم تصنيف هذه التسهيلات إلى ثلاث أنواع ، التسهيلات العادية، و التسهيلات الخاصة ،التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل .

أولاً: التسهيلات العادية:

و هي مجموعة القروض التي يتعامل بها الصندوق بشكل آلي و دوري مع الدول الأعضاء و هي

كالآتي:

1 - خطاب النوايا هو عبارة عن وثيقة، يلتزم من خلالها بلد عضو ما بالقيام بسياسات اقتصادية و مالية،مقابل استفادته من استعمال الموارد المالية للصندوق،و عادة ما يرفق بمذكرة للسياسات الاقتصادية و المالية مع بروتوكول أكثر تفصيلاً لذات الغرض.

أ - الشريحة الاحتياطية:

الشريحة الاحتياطية تتوافق مع نسبة من حصة البلد العضو عند انضمامه للصندوق، و يمكن أن يصل السحب إلى حدود حصته في الصندوق، حيث تتيح هذه الشريحة للعضو إمكانية استعمالها في أي وقت، من أجل تسوية ميزان مدفوعاته و لا تعتبر هذه الشريحة من ضمن استخدامات موارد الصندوق، و لا يتم فرض عليها أي رسوم كما لا تترتب عليها عملية إعادة الشراء¹

ب - الشرائح الائتمانية:

هي عبارة عن قروض تمنح على أربع شرائح، تعادل كل شريحة 25 % من حصة البلد العضو. و يمكن تقسيم المساعدات الائتمانية المقدمة في إطار الشرائح الائتمانية إلى:

ب_1 الشريحة الائتمانية الأولى:

و تمثل ما نسبته 25% من حصة البلد العضو، مع فترة إعادة الشراء من 3 إلى 5 سنوات، و في إطار هذه الشريحة، يستوجب على العضو تبيان الجهود المبذولة من أجل التقليل من الصعوبات التي يعاني منها ميزان مدفوعاته.

ب_2 الشرائح الائتمانية العليا:

و تقدم باقي الشرائح الائتمانية المتبقية في حال كون البلد العضو ملتزماً بتنفيذ برنامج محدد متفق عليه مع الصندوق، من خلاله أن يسمح للعضو بتدليل عجز ميزان المدفوعات في آجال معقولة. و عادة ما يتم تفعيل هذه الشرائح من خلال اتفاقات الاستعداد الائتماني أو تسهيل الصندوق الممدد و الذين نوجزهما في الآتي:²

ب - 2- 1 اتفاقات الاستعداد الائتماني (stand_by Arrangements) :

اتفاقات الاستعداد الائتماني هي الأداة التي يستخدمها الصندوق منذ نشأته لتقديم معظم المساعدات التي تتاح للبلدان الأعضاء بأسعار السوق، و هي مصممة بحيث تساعد البلدان على معالجة المشكلات التمويلية التي تواجه ميزان المدفوعات على المدى القصير، و يمكن أن تصل حدود الاستفادة سنوياً إلى 200 % من حصة العضو المستفيد، و قد تصل إلى 600 % من حصة العضو بصفة تراكمية، مع فترة سداد بين 3,25 إلى 5 سنوات و بإقساط ربع سنوية .

ب - 2- 2 تسهيل الصندوق الممدد (Extended Fund Facility) :

1 Albert Ondo Ossa, Op.Cit, p:170 -171.

2 صندوق النقد الدولي، الإقراض من صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، بدون صفحة، بتصرف، 2019/10/22

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/howlenda.htm>

2 المرجع نفسه، بدون صفحة

أنشئ هذا التسهيل التمويلي في عام 1974 لمساعدة البلدان في معالجة المشكلات متوسطة الأجل و طويلة الأجل التي يتعرض لها ميزان المدفوعات و تعكس تشوهات كبيرة تتطلب إصلاحات اقتصادية أساسية، و حدود الاستفادة في هذا التسهيل مثل اتفاق الاستعداد الائتماني، إلا أن الاختلاف في فترة السداد حيث تتراوح من 4,25 إلى 01 سنوات و بأقساط نصف سنوية.

و دائماً ضمن التسهيلات العادية، فقد استحدث الصندوق في إطار الإصلاح الجديد لأدوات الإقراض خطين ائتمانيين جديدين هما، خط الائتمان المرن سنة 2009، و خط الوقاية و السيولة سنة 2011:²

هـ_ خط الائتمان المرن (Flexible Credit Line) :

يختص "خط الائتمان المرن" بالبلدان التي تتمتع بمستوى بالغ القوة من الأساسيات و السياسات الاقتصادية و الأداء السابق في مجال تنفيذ السياسات . و يوافق الصندوق، بناء على طلب البلد العضو، على اتفاقات استخدام خط الائتمان المرن إذا كانت البلدان المعنية قد استوفت معايير الأهلية المحددة سلفاً . و تبلغ مدة الاستفادة من هذا التسهيل إما عاماً واحداً أو عامين، مع إجراء مراجعة مرحلية بعد عام واحد للتأكد من أن شروط الأهلية لا تزال مستوفاة. و تتقرر الموارد التي تتاح من خلال هذا الخط حسب كل حالة على حدة، و لا تخضع لحدود الاستفادة الاعتيادية، كما أنها تصرف في دفعة واحدة .

و_ خط الوقاية والسيولة (Precautionary and Liquidity Line) :

يتاح "خط الوقاية والسيولة" للبلدان التي تتميز بأساسيات و سياسات اقتصادية سليمة، مع سجل أداء سابق فيما يتصل بتنفيذ هذه السياسات . و قد تواجه البلدان المستوفية لشروط الاستفادة من "خط الوقاية و السيولة" مواطن خطر متوسطة و قد لا تستوفي معايير التأهل للاستفادة منه، لكنها لا تتطلب تعديلات كبيرة في سياساتها الاقتصادية مقارنة بما تتطلبه اتفاقات الاستعداد الائتماني.

ثانياً: التسهيلات الخاصة:

بالنسبة للتسهيلات الخاصة، انشأ الصندوق العديد منها، لعل أهمها تسهيل التمويل التعويضي، و التسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية و الذي لم يستعمل منذ 1983¹، و في الوقت الحالي يوجد تسهيل خاص واحد يدعى " أداة التمويل السريع"

1 Albert Ondo Ossa, Op.Cit,p:171

– أداة التمويل السريع (Rapid Financing Instrument) :¹

أنشئت هذه الأداة سنة 2011 لتحل محل سياسات المساعدة في حالات الطوارئ و توسيع نطاق تطبيقها. و تقدم هذه الأداة مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة لكل البلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية عاجلة. تخضع الموارد المتاحة من خلالها إلى لحد أقصى سنوي قدره 05 % من قيمة حصة البلد المعني، بحد تراكمي قدره 100 % من قيمة الحصة، و يتم السداد في غضون 3,25 إلى 5 سنوات.

ثالثا_التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل:

أنشئت تسهيلات الإقراض الميسر الجديدة للبلدان منخفضة الدخل بدعم من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر*، و دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2010 كجزء من عملية إصلاح أوسع نطاقا لجعل الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق أكثر مرونة و ملائمة لمختلف احتياجات البلدان منخفضة الدخل (و في جانفي 2013، تم تنقيح هذه التسهيلات لتعزيز ملائمتها للبلدان منخفضة الدخل و إضفاء مزيد من المرونة على الدعم المقدم من الصندوق). و تمت زيادة حدود الاستفادة من الموارد والمعايير المتعلقة بها بمقدار الضِعف تقريبا مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة، كما أصبح التمويل بشروط أكثر يسرا، مع مراجعة أسعار الفائدة مرة كل عامين (و هي تبلغ حاليا صفر % حتى نهاية عام 2014)، و تأتي التسهيلات المقدمة إلى البلدان الأعضاء المنخفضة الدخل في ثلاثة أشكال نوجزها في ما يلي:²

أ_ **التسهيل الائتماني الممدد (Extended Credit Facility)** : يأتي التسهيل الائتماني الممدد خلفا لتسهيل النمو و الحد من الفقر باعتباره أداة الصندوق الأساسية لتوفير الدعم متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية على المدى المتوسط.

ب_ **تسهيل الاستعداد الائتماني (Standby Credit Facility)** : يتيح مساعدات مالية للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية قصيرة الأجل.

ج_ **التسهيل الائتماني السريع (Rapid Credit Facility)** : يتيح مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات عاجلة، و يأتي هذا التسهيل في خطوة لتبسيط المساعدات العاجلة التي يقدمها الصندوق.

1 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لسنة 2014، صص 33_32:بتصرف

*Poverty Reduction and Growth Trust

2 صندوق النقد الدولي، الإقراض من صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، بتصرف، 2019/04/21.

مع العلم أنه بالنسبة لأسعار الفائدة بموجب التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل يتم مراجعتها مرة كل عامين حيث كانت تبلغ صفر% حتى نهاية عام 2014.

على الرغم من أن مثل هذه التسهيلات الجديدة تمثل تعديلا جوهريا في درجة المرونة التي تتصف بها التسهيلات الائتمانية المقدمة من جانب الصندوق، إلا أن مثل هذا التسهيلات، تقتصر فقط على حالة الدول ذات الأداء الاقتصادي القوي، و التي تملك مؤشرات اقتصادية كلية ملائمة، أما الاقتصاديات الضعيفة أو ذات الملاءة المالية غير المناسبة، و هي أكثر الدول الأعضاء حاجة إلى تسهيلات الصندوق، فلا سبيل أمامها للتمتع بمثل هذه التسهيلات المرنة.

المطلب الثالث: المساعدات الفنية

إضافة إلى التسهيلات التمويلية التي يقدمه الصندوق لبلدانه الأعضاء، فهو يهتم أيضا بتقديم المشورة و المساعدات الفنية و التدريب بشأن صياغة السياسات الاقتصادية و المالية لمعظم بلدانه الأعضاء و تنفيذها، مستفيدا بذلك بالخبرات التي اكتسبها عبر خبراءه الاقتصاديين المنحدرين من شتى الجنسيات. ففي السنة المالية¹ 2014 غطت المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي مجموعة كاملة من المواضيع المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي الكلي، و الاستقرار المالي، قدمتها أساسا أربع إدارات متواجدة ضمن هيكل الصندوق، و هي شؤون المالية العامة، الإدارة القانونية، إدارة الأسواق النقدية و الرأسمالية، و إدارة الإحصاءات.²

الفرع الأول: مجالات المساعدة الفنية المقدمة من طرف الصندوق:

يمكن تلخيص محاور المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق ضمن سياساته تجاه أعضاءه في ما

يلي:³

أولا: دعم القطاعات المالية و النقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي و الرقابة عليه و إعادة هيكلته، و إدارة النقد الأجنبي و العمليات ذات الصلة، و نظم المقاصة و تسوية المدفوعات، بالإضافة إلى هياكل البنوك المركزية و تطويرها؛

1 - بالنسبة للسنة المالية للصندوق تبدأ في الأول من ماي و تنتهي في 03 افريل.

2 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، مرجع سبق ذكره، ص:54

3- صندوق النقد الدولي، ما هو صندوق النقد الدولي؟، تاريخ الزيارة 2019/04/21 .

ثانيا: مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية و ضمان حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات و الإدارة الضريبية و الجمركية، و وضع الميزانية، و إدارة الإنفاق، و تصميم شبكات الأمان الاجتماعي، و إدارة الدين الداخلي و الخارجي.

ثالثا: إعداد البيانات الإحصائية و إدارتها و نشرها و تحسين نوعيتها؛

رابعا_ صياغة التشريعات الاقتصادية و المالية و مراجعتها.

الفرع الثاني: الهياكل و البرامج المستخدمة في تقديم المساعدة و الفنية و التدريب

بهدف تعزيز التكامل بين المساعدة الفنية و التدريب يعتمد الصندوق بمعهد تنمية القدرات¹ ، الذي ادخل مجموعة من الأدوات الجديدة في ميدان التدريب، بهدف تقديم توجه مفاهيمي و تحليلي أقوى في المساعدة الفنية التي يقدمها في مجال المالية العامة، حيث اقترح المعهد أدوات التقييم الموحدة الجديدة (أنظر الملحق رقم 20) ، و التي من شأنها أن تساعد على إقامة توجه مفاهيمي و تحليلي اقوي في المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق بشأن قضايا المالية العامة .

و إلى جانب معهد تنمية القدرات، يعتمد كذلك الصندوق على مجموعة من برامج و مراكز التدريب

الإقليمية التي تغطي كامل مناطق العالم .

الجدول رقم:(10_50): برامج و مراكز التدريب الإقليمية المقدمة من طرف الصندوق

سنة الإنشاء	المقر	تسمية المركز أو البرنامج
برامج التدريب الإقليمية		
2001	البرازيل	مركز التدريب الإقليمي المشترك لبلدان أمريكا اللاتينية
2000	الصين	برنامج التدريب المشترك بين الصين و صندوق النقد الدولي
2010	موريشيوس	برنامج التدريب المشترك لصالح إفريقيا
مراكز التدريب الإقليمية		
2013	موريشيوس	معهد التدريب لصالح إفريقيا (حل محل برنامج التدريب المشترك لصالح إفريقيا)
2011	الكويت	مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد و التمويل في الشرق الأوسط
1998	سنغافورة	معهد التدريب الإقليمي بين الصندوق و سنغافورة
1992	النمسا	معهد فيا المشترك
مراكز المساعدة الفنية		
1993	جزر فيجي	مركز المساعدة الفنية و المالية لمنطقة المحيط الهادي
2001	بربادوس	مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي
2002	تنزانيا	منطقة شرق إفريقيا
2012_2003	مالي _ الكوديفوار	منطقة غرب إفريقيا (الأولى)
2007	الغابون	منطقة وسط إفريقيا
2011	موريشيوس	منطقة جنوب إفريقيا
2013	جزر الرأس الأخضر	منطقة غرب إفريقيا (الثانية)
2004	لبنان	مركز المساعدة الفنية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط
2009	غواتيمالا	مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة أمريكا الوسطى و بنما و الجمهورية الدومينيكية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات كتيب التدريب لمعهد التدريب بصندوق النقد الدولي

<http://www.imf.org/external/np/INS/ara/pdf/catalog2015a.pdf>

1 أنشأ معهد تنمية القدرات بواشنطن سنة 2012، و للتعرف أكثر على أنشطة المعهد يمكن زيارة الموقع التالي:

<http://www.imf.org/external/np/INS/ara/pdf/catalog2015a.pdf>

من خلال الجدول أعلاه، يمكن لنا أن نستشف على أنه في بدايات عمل الصندوق لم يكن يولي الاهتمام البالغ للمساعدة الفنية و التدريب ، أو على الأقل لم تكن بالقدر الذي يغطي كامل أعضاءه، حيث أن أول معهد للتدريب الإقليمي تم إنشائه بالنمسا، و هو معهد فينا المشترك ك، تلاه فيما بعد مركز المساعدة الفنية و المالية لمنطقة المحيط الهادي بجزر فيجي سنة 1993.

و بعد ذلك أسهمت الظروف التي عاشتها دول أوروبا الشرقية و التي شهدت تحولا في نهجها الاقتصادي، نتج عنه تزايدا في الطلب على مساعدات الصندوق الفنية و التدريب، و ن فس الشيء بالنسبة للآزمات المالية المتتالية أواخر تسعينات القرن الماضي و التي كانت هي الأخرى سببا مباشرا في إنشاء مراكز عديدة للمساعدة الفنية، كان أبرزها مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي و مركز التدريب الإقليمي المشترك لبلدان أمريكا اللاتينية .

في الوقت الحالي يصل عدد هذه المراكز إلى قرابة (71) بين مركز و برمج التدريب الإقليمية، تقدم خدماتها لمختلف البلدان الأعضاء.

المبحث الثالث: تحليل علاقة صندوق النقد الدولي مع الدول و المؤسسات

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المكانة و الدور الذين يلعبهما الصندوق، و ذلك من خلال تحليل علاقته مع البلدان الأعضاء ،سواء البلدان النامية أو الصاعدة، أو تلك الأكثر تقدما، و في المطلب الأخير سوف نتطرق إلى علاقة الصندوق بمختلف المؤسسات الأخرى.

من المتعارف عليه من خلال اتفاقية صندوق النقد الدولي أنها لم تتعرض من حيث المبدأ إلى قضايا الدول النامية بشكل مباشر، حيث اقتصر نشاط و اهتمام الصندوق في بادئ الأمر على الأمور المالية و النقدية المتعلقة بالبلدان الصناعية، و بتتابع الآزمات مثل أزمة البترول أكتوبر 1973، مرورا بكل من أزمتي الديون في الثمانينات و الأزمة المالية أواخر تسعينات القرن الماضي، وصولا إلى الأزمة المالية العالمية التي هزت قلاع وول ستريت 2008. تحول اهتمام الصندوق إلى الدول النامية بهدف المساهمة في التخفيف من آزمتها و بالخصوص تلك التي تعاني باختلال في ميزان مدفوعاتها.

المطلب الأول:علاقة الصندوق بالدول النامية

نتيجة للصعوبات التي عرفتها اقتصاديات الدول النامية و ما ترتب عنها من تدهور في هيكلها الاقتصادي، مما عزز من تضاعف عجز موازين مدفوعا تها و جعلها عرضة للاستدانة الخارجية، الأمر الذي حتم عليها الاستئجار بمؤسسة صندوق النقد الد ولي نتيجة لقلة مصادر التمويل العالمية الأخرى ، فاستغل الصندوق هذا الأمر. و بتزكية من الدول الصناعية الكبرى، قام الصندوق بالحياد عن مبادئ "بريتون وودز"، حيث أصبح يهتم بإدارة الديون الخارجية للدول النامية، و ضمان الوفاء لها لصالح الدائنين.

ترجع أولى بدايات اهتمام الصندوق بالدول النامية إلى سنة 1985، عندما أطلق "جيمس بيكر" ¹ نداءً للدول الصناعية من خلال بنوكها التجارية بهدف تقديم قروض جديدة للدول التي تعاني أصلاً من المديونية الخارجية، على أن يشرف صندوق النقد الدولي على إدارة هذه الديون، وذلك من خلال ربط استفادة كل دولة من هذه القروض بضرورة تطبيق برامج "التكيف الهيكلي" ²، والتي تلزم البلدان المدينة بتنفيذ سلسلة من الإجراءات الليبرالية، يطلق عليها "المشروطة".

و لازالت و إلى غاية كتابة هذه الأسطر سياسة التكيف أو التعديل الهيكلي مطبقة على قروض الصندوق، على الرغم من ادعاء مسؤولي هذا الأخير و على رأسهم مدير عام الصندوق السيدة " كريستين لاغارد" ³، في مطلع حديثها أمام المؤتمر الصحفي الذي انعقد بتاريخ 21 أبريل 2014 بمقر الصندوق ⁴، في ردها على سؤال تعلق بالصورة السيئة التي تروج للصندوق في دولة غانا عندما يأتي موقت مناقشة برنامج ما مع صندوق النقد الدولي، بقولها:

بينما نرى الواقع اليوم خلافاً لما قالتها " لاغارد"، حيث يمكننا أن نستشف العديد من مظاهر سياسات الإصلاح الهيكلي القاسية في تطبيقها، وذلك عند تمعننا الدقيق أثناء تحليل خطابات النوايا، المرافقة لبرامج السياسات الاقتصادية و المالية للدول المقبلية على برامج الصندوق. فلا زال الصندوق يواصل دعم "سياسات التقشف" في ميزانيات البلدان التي طلبت مساعدته المالية، و التي تستمد فلسفتها من الفكر الليبرالي المتشعب "بإجماع واشنطن". كما يمكننا صياغة و تلخيص جملة من النقاط السلبية في أداء الصندوق تجاه الدول النامية، و بالأخص تلك الدول الأقل دخلاً، و هذا لا يعني أننا سوف نهمل البلدان الناشئة أو الصاعدة، و التي بدورها عانت من التهميش من لدن الفاعلين الكبار في الصندوق.

1 - جيمس بيكر هو دبلوماسي ورجل سياسي أمريكي عضو في الحزب الجمهوري شغل وظيفة رئيس طاقم البيت الأبيض في عهد الرئيس رونالد ريغان في دورته الأولى ثم عمل وزيراً للخزينة الأمريكية في عهد الرئيس رونالد ريغان بين 1985 و 1988 ووزير الخارجية في عهدة الرئيس جورج بوش الأب من 1989 إلى 1992 .

2- Ajustement structurel (FR), structural adjustment (EN)

3 - كريستين لاغارد ترأس منصب مدير عام الصندوق منذ 50 جويلية 2011، و ذلك خلفاً لسلفها المستقيل " دومينيك سترأوس كان " الفرنسي الجنسية أيضاً.

4 IMF, imf videos, Arabic - Press Briefing: International Monetary and Financial Committee , 12 April 2014. Date of visit the page: . 2019/04/21

<http://www.imf.org/external/mmedia/view.aspx?vid=3461438847001>

الفرع الأول: الانعكاسات السلبية و مظاهر أداء الصندوق على الدول النامية:

يمكن لنا صياغة جملة من الانعكاسات نوجزها في الآتي¹:

✓ الانعكاسات السلبية للبرامج المقترحة على شعوب البلدان المستفيدة من هذه البرامج، كحالة انخفاض رواتب الأطباء المدرسين بالأرجنتين أثناء أزمته.

✓ يطبق الصندوق في الغالب نفس البرامج من خلال وصفاته على جميع البلدان النامية، وإشراكه في صياغة هاته البرامج على وزارات المالية متمثلة في بنوكها المركزية و إهماله للوزارات و القطاعات الأخرى.

✓ تركز برامج الصندوق بالدرجة الأولى على توفير الدعم إلى مؤسسات التصدير لا إلى مؤسسات الإنتاج المحلي.

✓ سياسات الصندوق مدمرة للبيئة، مثلما تم استغلال الغابات من أجل تصدير الكاكاو بالكودي فوار.

✓ ساهم الصندوق في تعميق الأزمة الآسيوية خصوصا عندما لعب الصندوق دور "الملجأ الأخير

للإقراض"²، حيث أدت هذه السياسات إلى تراجع في الأوضاع المالية و الاقتصادية في المدى

الطويل، و في كوريا الجنوبية كمثال آخر أدت وصفا الصندوق برفع أسعار الفائدة في هذا البلد إلى ركود اقتصادها.

و يضاف إلى النقاط المذكورة أعلاه، مواصلة تغييب دور الدول النامية أو حتى الصاعدة منها عن

مركز اتخاذ و صنع القرار داخل الصندوق، حيث أن التمثيل داخل المجلس التنفيذي لا يتعدى مقعدين اثنين

بالنسبة للبلدان الإفريقية جنوب الصحراء و ا لتي يبلغ عددها 54 دولة، فكيف بإمكان هاذين الممثلين أن

يوقفان في تأدية دور الوساطة و المشاورات بين الصندوق و مجموعات الدول الممثلين لها.

فهل يعقل أن مؤسسة مالية دولية ت دعي الشرعية و تحثوي على 189 عضوا ، يسيطر منها فقط

خمس (50) بلدان هي: (الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا واليابان و المملكة المتحدة، و فرنسا) على نسبة

39,39 % من حصص العضوية داخل الصندوق؛ بينما نجد في الجهة الأخرى أن قيمة النسبة لحصة دولة

كالصين لا تتعدى 4 % ، و هي التي فاق ناتجها المحلي الإجمالي 17,6 تريليون دولار وفق إحصائيات

الصندوق ديسمبر 2014 ،مقابل 17,4 تريليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية³ .

1- فؤاد حمدي بسيسو، إصلاح النظام النقدي و المالي الدولي، البحث التاسع، المؤتمر العلمي العاشر، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2009، ص ص'9_01 بالتصرف.

2- (Lender of Last Resort)

3 - يعتمد صندوق النقد الدولي في تحديده لهذه الإحصائيات على نظرية "تعادل القوة الشرائية " أي أن سعر الصرف الحقيقي بين عملتين سوف يميل دائماً إلى التغير مع كل تغير في القوتين الشرائيتين لهاتين العملتين.

كما يعتبر الصندوق دليلاً للشركات المتعددة الجنسيات، فهو يقدم لها الأرضية الخصبة للقيام بمشاريعها و ذلك من خلال تعهد البلدان المقترضة و ج رها إلى تطبيق سياسات محفزة للاستثمار الأجنبية، مثل تخفيض الضرائب، و تخفيض العملة إلى غير ذلك من الإجراءات.

الفرع الثاني: مسؤوليات الدول النامية تجاه برامج الصندوق

إضافة للمظاهر و الانعكاسات السلبية لسياسات و برامج الصندوق تجاه الدول النامية، نجد أن مسؤولوا هذه الدول قد ساهموا بشكل أو بآخر في فشل تلك البرامج الممولة من طرف الصندوق، نوجز بعضاً من سلوكهم فيما يلي :

- ✓ عدم إبداء النية الحسنة في الإص لاح، و إنما كان الهدف من بعض الدول هو الاستفادة من القروض و موارد الصندوق دون أن تبذل الجهد المطلوب في دعم قضايا الإصلاح الاقتصادي.
- ✓ عدم وجود تصور واضح للاستثمار المحلي للبلدان النامية، و حتى الاستثمار الأجنبي المباشر قام بالتركيز على الصناعات الاستخراجية مثل الطاقة و المعادن ، فضاعت مكاسب تصديرية كانت بالإمكان تحقيقها لو تم الاهتمام بالصناعات التصديرية التي يدعوا لها الصندوق.
- ✓ إهمال القطاع المصرفي من خلال التخلي عن تدعيم استقلالية البنوك المركزية في البلدان التي تمر بالتحول الاقتصادي.

- ✓ عدم حل مشكلة ا لافتقار للثقة في النظام المالي زاد من صعوبة الخروج من الأزمات المالية و بالتالي تعثر جهود الإصلاح الممولة بقروض صندوق النقد الدولي.¹

و كنتيجة للمظاهر السلبية لسياسات الصندوق و برامجه و انعكاساتها على البلدان النامية، ظهرت أصوات من منظمات المجتمع المدني، في دول أمريكا اللاتينية و إفريقيا جنوب الصحراء، تدعوا فيها الصندوق على الكف عن ممارساته الاستغلالية، خاصة لما تزامنت هذه الاح تجاجات مع الأزمة المالية العالمية، حيث استغل الصندوق الوضع القائم في بدايات هذه الأزمة ، فراح يغازل و الدول الأكثر فقرا و الأقل دخلا في العالم، و بإيعاز من قادة دول مجموعة العشرين في اجتماعهم المنعقد بلندن افريل 2009، عندما تعهدوا بتدعيم النمو في الاقتصاد يات الصاعدة و النامية، و ذلك بزيادة موارد صندوق النقد الدولي بهدف تدعيم قدرته التمويلية إلى 750 مليار دولار .

و مثلما رأينا في المبحث الثاني عندما تطرقنا للتسهيلات التمويلية، قام بعدها الصندوق بإنشاء ثلاث أدوات تمويلية مخصصة للبلدان الأكثر فقرا و الأقل دخلا في العالم تحت مظلة " الصندوق الاستثماري للنمو

1رمضاني محمد، مرجع سابق ص ص، 181_281 بالتصرف

و الحد من الفقر " ، تمثلت في " التسهيل الائتماني الممدد" ، تسهيل الاستعداد الائتماني " ، التسهيل الائتماني السريع " و بفائدة صفرية حتى 2014.

المطلب الثاني: علاقة الصندوق بالبلدان المتقدمة

يميل صندوق النقد الدولي منذ بدايات إنشاءه إلى كفة الدول الصناعية الكبرى، و التي كانت مدعاة لإنشائه، و إذا أردنا التطرق لهذه العلاقة فلا يمكننا غط الطرف عن دور الولايات المتحدة الأمريكية كأحد ابرز الفاعلين في اتخاذ القرار داخل الصندوق، و نفس الشيء بالنسبة للدول الأوروبية.

الفرع الأول: علاقة الصندوق بالولايات المتحدة الأمريكية

لا يمكن أن نستغرب عندما نرى ذلك الارتباط الوثيق بين الصندوق و الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأخيرة تحتضن مقر الصندوق و تسيطر على نسبة 17,69 % من حصص العضوية بداخله، الأم ر الذي يجعلها أكبر ممول له.

فلا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تواصل تعنتها بعدم الموافقة على الإصلاحات المرجوة في نظام الحصص و الحكومة في الصندوق ¹ ، حيث أثار ذلك استياء حتى مدير عام الصندوق السيدة كريستن لاغارد" عندما أعربت عن أسفها لموقف الولايات المتحدة، و كان هذا بمناسبة المؤتمر الصحفي المنعقد يوم 21 ديسمبر 2012 ² قائلة: " ...وقد أبلغتني الإدارة الأمريكية الآن أن هذه الإصلاحات لم تدرج في قانون الموازنة المعروض حاليا أمام الكونغرس الأمريكي . و قد أعربت عن شعوري بخيبة الأمل للسلطات الأمريكية و عن ألمي في مواصلتنا العمل بسرعة للمصادقة على هذه الإصلاحات ...".

أما من الناحية المالية و النقدية، فلا زال الدولار الرقم الصعب في النظام النقدي الدولي، فبالرغم من الهزة التي تعرض لها سنة 1971 ، عندما وقع الرئيس الأمريكي الأسبق " نيكسون " على نهاية نظام بريتون وودز" في 51 أوت 1971 ، عندما ألغى بمناسبة خطابه الشهير ³ تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب،

1 - ترجع هذه الإصلاحات إلى تاريخ 51 ديسمبر 2010، عندما استكمل مجلس المحافظين - وهو أعلى جهاز لصنع القرار في الصندوق - المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص التي شملت مجموعة من الإصلاحات بعيدة الأثر في نظام الحصص والحكومة.

2 صندوق النقد الدولي، كلمة السيدة كريستين لاغارد حول إصلاحات نظام الحصص و الحكومة في الصندوق: تاريخ الزيارة 2015/20/01

<http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2014/pr14568a.pdf>

3 لمتابعة خطاب الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" و الذي كان مرحلة فاصلة في نظام بريتون وودز و النظام النقدي الدولي يرجى زيارة الصفحة التالية:

http://money.golij.com/nixon-ends-bretton-woods-international-monetary-system_2189663e7.html

إلا أن الدولار لم يفقد مكانته بل بالعكس، حيث نجد أن تدفقات رؤوس الأموال نحو الولايات المتحدة في تزايد مضطرد نظير الثقة التي يتمتع بها الدولار . و في الوقت الحالي يعتمد صندوق النقد الدولي على الدولار في تحديد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة.

الفرع الثاني: علاقة الصندوق بالدول الأوروبية

كأول إشارة نستطيع أن نلمحها في معرفة مدى الارتباط الوثيق بين دول الاتحاد الأوروبي و الصندوق، سوف نجد لا محال أن مدير عام الصندوق دائما ما يكون أوروبيا، فعلى مدار أزيد من سبعين عاما من حياة الصندوق، شغل منصب مدير عام الصندوق 21 مدير كانوا جميعهم من جنسية أوروبية¹، لتكون بذلك القسمة عادلة في إدارة أكبر المؤسسات المالية العالمية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية.

لن نتطرق في تحليلنا هنا لعلاقة الصندوق مع الدول الأوروبية إلى دولة بعينها، و إنما سوف ننظر إليها من الجانب المؤسساتي ككتلة واحدة ممثلة في الاتحاد الأوروبي و منطقة اليورو، و ذلك من خلال علاقته ببعض مؤسساتهما، و كذا إلى أهم نشاطاته في المنطقة.

أولا: علاقة الصندوق ببعض مؤسسات الاتحاد الأوروبي:

أدت مشاركة صندوق النقد الدولي في وقت مبكر من الأزمة المالية العالمية الحالية أو تلك التي حدثت أواخر تسعينات القرن الماضي، عندما قام بتمويل بلدان أعضاء الإتحاد الأوروبي التي تواجه احتياجات لتمويل ميزان مدفوعاتها، إلى اتساع نطاق تعاون صندوق النقد الدولي مع مؤسسات الإتحاد الأوروبي، و خاصة مع "المفوضية الأوروبية" و "البنك المركزي الأوروبي" في وقت لاحق من الأزمة، فأصبح هذا التعاون الوثيق بين كل من صندوق النقد الدولي، المفوضية الأوروبية، و البنك المركزي الأوروبي في شكل بولمج قطرية، أطلق على هذا التعاون بـ "الترويكا" (LA TROIKA)².

1 - أول مدير عام للصندوق يدعى كيميل جوت (Camil Gutt) من بلجيكا حكم في الفترة ما بين 1946 و 1951

2 - و هي عبارة على مصطلح لهيكل ثلاثي يطلق على اتحاد كل من (صندوق النقد الدولي و البنك المركزي الأوروبي و المفوضية الأوروبية)

و بالرغم من تنسيق صندوق النقد الدولي على نحو وثيق مع الأعضاء الآخرين في " الترويكا"، إلا أن المجلس التنفيذي يتخذ في نهاية المطاف قرارات التمويل و المشورة بشأن السياسات على نحو مستقل¹ كما نشير إلى حضور ممثل عن "البنك المركزي الأوروبي" كملاحظ في مجلس إدارة الصندوق، حيث أكد المجلس التنفيذي للصندوق بتاريخ 72 ديسمبر 2002، على ضرورة دعوة "البنك المركزي الأوروبي" كملاحظ إلى اجتماعاته، إلا في حالة معارضة أغلب الأعضاء، و هذا بخصوص الاجتماعات التي مواضيعها تركز على ما يلي:²

المراقبة التي يقوم بها الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة للولايات المتحدة الأمريكية و اليابان؛ مراقبة الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة للدول الإتحاد الأوروبي الغير أعضاء في منطقة اليورو؛ مراقبة الصندوق للسياسات الاقتصادية لبلدان الإتحاد الأوروبي و استعمالها لموارد الصندوق.

ثانيا: أهم أنشطة صندوق النقد الدولي في أوروبا :

يعمل صندوق النقد الدولي جاهدا على تقديم نفسه في المنطقة الأوروبية كأحد الفاعلين في استقرارها، و ذلك بممارسته أنشطته المعهودة، فيمارس الرقابة المعتادة في إطار الرقابة الثنائية المعروفة باسم "مشاورات المادة الرابعة" أو من خلال التقارير القطرية و ما تحمله من تحاليل إقليمية حول توقعات للدول منفردة و في إطار منطقة اليورو، مثل مؤشرات الاقتصاد العالمي، و كذا تقرير الاستقرار المالي العالمي، بالإضافة إلى ذلك دأب الصندوق منذ سنة 2011 بنشر " تقرير آثار العدوى " من أجل فحص النتائج المترتبة على الاستقرار المالي العالمي.

أما في ما يخص التمويل فنجد أن الصندوق قد قام بتمويل بعض البلدان الأوروبية الصاعدة، لمساعدتها على التخلص من عجزها الداخلي أو الخارجي، فخلال السنوات من (2010_ 2014) تحصلت أربع دول أوروبية على التمويل من مصادر الصندوق و هي : (اليونان، البرتغال، أيرلندا، و قبرص)³، إضافة إلى كل من رومانيا، بولونيا، البوسنة، و ألبانيا.

1- Fonds monétaire internationale, fiche technique, le FMI et l'Europe, Le 19/05/2019

<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/re/europef.htm>

1- banque-france, principales caractéristiques des relations de l'uem avec le fmi, le 10/02/2019

https://www.banquefrance.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/Eurosysteme_et_international/Questions_monetaires_internationales/principales-caracteristiques-relations-fmi-uem.pdf

3- Ibid, sans page

ففي حالة اليونان قدم الصندوق مبالغ كبيرة وصلت حد 26,7 مليار أورو (36,8 مليار دولار) ضمن إطار برنامج "التسهيل الائتماني الممدد" و الذي يمتد من 2012/03/15 إلى غاية 2016/03/14 .

المطلب الثالث: علاقة الصندوق بالمؤسسات الأخرى

بعدما تطرقنا في المطلبين الأول و الثاني إلى علاقة الصندوق بكل من الدول النامية و المتقدمة، سوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى علاقة الصندوق بالمؤسسات العالمية الأخرى، خصوصا المالية منها مثل البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، مجلس الاستقرار المالي العالمي، مجموعة العشرين، مجلس الاستقرار المالي، و شراكة دوفيل.

الفرع الأول: علاقة الصندوق بالبنك الدولي

يتعاون الصندوق و البنك الدولي بصورة منتظمة و على مستويات متعددة لتقديم المساعدة اللازمة للبلدان الأعضاء و العمل معا في عدة مبادرات مشتركة. ففي عام 1989، تم تحديد شروط التعاون بينهما من خلال اتفاقية أبرمت بينهما من أجل ضمان التعاون الفعال في مجالات المسؤولية المشتركة و يمكن لنا تلخيص أبرز مظاهر التعاون بين المؤسساتين الماليين (الشقيقتين) في النقاط الآتي ذكرها:¹

- ✓ التنسيق عالي المستوى أثناء الاجتماعات السنوية التي يعقدها مجلسا محافظي الصندوق و البنك الدولي، يتشاور المحافظون و يقدمون وجهات نظر بلداتهم بشأن قضايا الاقتصاد و المالية الجارية على المستوى الدولي و يقرر مجلسا المحافظين كيفية معالجة القضايا الاقتصادية و المالية الدولية، كما يحددان الأولويات للمؤسساتين.
- ✓ يتعاون الصندوق و البنك الدولي ايضا في تخفيف أعباء الديون الخارجية و ذلك من خلال المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (PPTE)، و المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (IADM).
- ✓ تتعاون المؤسساتان على تخفيف وطأة الفقر اعتمادا على منهج مشترك لإعداد " تقارير إستراتيجية الحد من الفقر".
- ✓ التعاون في إعداد تقرير الرصد العالمي تقييما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.
- ✓ يعمل الصندوق و البنك الدولي معا أيضا لإكساب القطاعات المالية في البلدان الأعضاء درجة من الصلابة في مواجهة الصدمات و ضمان خضوعها لمستوى جيد من التنظيم. و قد استحدث برنامج

1- صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لسنة 2013، ص42:

تقييم القطاع المالي (FSAP) في عام 1999 لتحديد مواطن القوة و الضعف في النظام المالي لدى أي بلد عضو و التوصية بإجراءات السياسة الاقتصادية الملائمة لمعالجتها.

الفرع الثاني: علاقة صندوق النقد الدولي مع مجموعة العشرين

تعهد قادة مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية و اقتصاد الأسواق الصاعدة في 2009 بالعمل معا لتحقيق التعافي الدائم من الأزمة المالية العالمية . و لتحقيق هذه الغاية أطلقوا "إطار النمو القوي والمتوازن على أساس قابل للاستمرار". و بموجب "عملية التقييم المتبادل" بين أعضاء مجموعة العشرين، و التي يركز عليها هذا الإطار، تحدد بلدان مجموعة العشرين أهداف الاقتصاد العالمي؛ و السياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف المشتركة؛ و مدى التقدم نحو تحقيقها.

و بناء على طلب مجموعة العشرين، يجري صندوق النقد الدولي تحليلا فنيا لتقييم الإختلالات الرئيسية ومدى الاتساق بين سياسات البلدان الأعضاء و ما إذا كان بإمكانها مجتمعة تحقيق أهداف مجموعة العشرين.

و من ابرز خطوات التعاون بين الصندوق و مجموعة العشرين، التي تلت فترة ما بعد الأزمة

المالية العالمية سنة 2008 (أنظر الملحق رقم 03) نذكر ما يلي¹:

* قمة بيتسبرغ لعام 2009: شهدت هذه القمة الإتفاق على منهج تعاوني تمثل في "عملية التقييم المتبادل".

* قمة سانت بيترسبرغ في سبتمبر 2013: شددت مجموعة العشرين خلاله على أهمية التعاون في معالجة البلدان لتحديات تشجيع النمو العالمي وتوفير الوظائف وتعزيز الاستقرار المالي.

* قمة بريزبين في نوفمبر 2014: أعلنت مجموعة العشرين التزامها بوضع استراتيجيات شاملة للنمو تهدف إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي في بلدانها مع حلول عام 2018 بنسبة تزيد على 2% مقارنة بالمسار الراهن.

الفرع الثالث: صندوق النقد الدولي و مجلس الاستقرار المالي

يضم مجلس الاستقرار المالي مسؤوليين حكوميين معنيين بتحقيق الاستقرار المالي في المراكز

المالية العالمية الكبيرة، و الأجهزة الدولية المتعددة المعايير، و لجان خبراء البنوك المركزية و المؤسسات المالية الدولية.

1 - صندوق النقد الدولي، عملية التقييم المتبادل بين أعضاء مجموعة العشرين، صحيفة وقائع. تاريخ زيارة الصفحة:

. 2019/04/26

و كان صندوق النقد الدولي قد قبل رسميا العضوية في مجلس الاستقرار المالي في سبتمبر 2010،
و عقب الاعتراف بمجلس الاستقرار المالي كرابطة في ظل القانون السويسري في جانفي 2013 قام المجلس
بدعوة جميع أعضائه للانضمام في عضوية الرابطة الجديدة.

أولا- الامتيازات المحفوظ بها للصندوق بعد عضويته في المجلس

في ظل انضمام الصندوق إلى مجلس الإستقرار المالي سوف يبقى الصندوق يتمتع بما يلي:¹

✓ تتم مشاركة الصندوق في الرابطة (مجلس الاستقرار المالي) وفقا للإطار القانوني للصندوق و
سياساته.

✓ المحافظة على استقلالية الصندوق و تمتعه بحماية الامتيازات و الحصانات الممنوحة له من قبل
القانون السويسري؛ قبول عضوية الصندوق في المجلس لن ينشئ عنه التزامات قانونية محددة على
الصندوق.

✓ احتفاظ الصندوق بحقه في عدم المشاركة في صنع قرارات الرابطة المتعلق بصناعة السياسات و
الأنشطة ذات الصلة، أو عدم الالتزام بها في حالة عدم اتساق هذه المشاركة مع الإطار القانوني أو
إطارات السياسات في الصندوق؛

✓ في حالة توصل الرابطة (المجلس) إلى قرار حول أمر يتعلق بالسياسات سيكون الصندوق مستعدا
لدعم هذا القرار فقط إذا كان يتسق مع الإطار القانوني للصندوق و إطار سياساته.

ثانيا -أوجه التعاون بين الصندوق و مجلس الاستقرار المالي

تتعدد مظاهر التعاون بين صندوق النقد الدولي و مجلس الاستقرار المالي نبرز أهمها في الآتي:

✓ يتولى الصندوق أعمال الرقابة على النظام المالي العالمي، بينما يضطلع المجلس بدور القيادة في
المسائل التنظيمية و الإشرافية.

✓ يتعاون الصندوق و المجلس في إعداد "عملية الإنذار المبكر" و " قائمة الإنذار المبكر" مرتين في السنة.

✓ يتم التعاون بينهما أيضا فيما يخص مبادرة مجموعة العشرين بشأن فجوات البيانات.

الفصل الرابع: علاقة صندوق النقد الدولي بالمنظمة العالمية للتجارة

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز القدرة على التنبؤ، و حرية التجارة الدولية، و على تسوية

الخلافاً حول القضايا التجارية بطريقة عادلة و بناءة، تأسست في العام 1995 خلفا للاتفاقية العامة
للتعريفات و التجارة (الجات)، و التي أنشئت في عام 1947.

1صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لسنة 2013، ص42:

إن كل من صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية يتكاملان . و هذا نظرا لحاجة غالبية الدول إلى نظام مالي عالمي قوي من أجل تعزيز ديناميكية التجارة الدولية، بهدف تقليل مخاطر اختلال موازين المدفوعات، خصوصا بعد الأزمة المالية سنتي 2007-2008.

و تتلخص أوجه التعاون بين الصندوق و منظمة التجارة العالمية في النقاط التالية:¹

أولا-المشاورات المنتظمة : يتمتع صندوق النقد الدولي بصفة مراقب في بعض لجان منظمة التجارة العالمية و يشارك في اجتماعات بعض اللجان بداخلها، و بالموازاة مع ذلك يقوم أمين عام المنظمة بتمثيل هيئته في اجتماعات مجلس إدارة صندوق النقد الدولي عندما يكون جدول الأعمال تحتوي على مسائل ذات اهتمام مشترك مثل:

✓ قضايا السياسة التجارية و التي هي من بين أنشطة المراقبة لصندوق النقد الدولي؛ و التي يمكن للصندوق معالجتها، إذا لزم الأمر، في سياق البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي لتحقيق أهداف تلك البرامج؛

✓ و بالمثل، فإن تقارير صندوق النقد الدولي توفر معلومات هامة لمنظمة التجارة العالمية مثل التقارير الدورية عن السياسة التجارية للدول الأعضاء فيها ؛

✓ تشاور منظمة التجارة العالمية و الصندوق عند التعامل مع القضايا المتعلقة بالاحتياطات النقدية و ميزان المدفوعات و نظم أسعار الصرف . فمثلا نجد أن لجنة ميزان المدفوعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية تقيم القيود التي تطبقها الدول الأعضاء إلى درجة كبيرة على النتائج التي توصل إليها صندوق النقد الدولي حول ميزان المدفوعات.

ثانيا -تنظيم مؤتمرات مشتركة: في الكثير من الأحيان اعتاد كل من صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية و البنك الدولي إلى تنظيم مؤتمرات مشتركة من أجل تسهيل تبادل وجهات النظر حول قضايا الساعة التجارية، بمشاركة الأكاديميين و المجتمع المدني، أول ورشة عمل مشتركة لصندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، منظمة التجارة العالمية للتجارة عقدت في ديسمبر 2011 ؛ و عقد المؤتمر الثاني في جوان عام 2013 و تم تنظيم المؤتمر الثالث من طرف صندوق النقد الدولي في نوفمبر من عام 2014.

1- fmi, **le fmi et l'organisation mondiale du commerce**, fiche technique,page consultee le 22/03/2019

<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/imfwtof.htm>

ثالثا - المساعدة التقنية والتدريب : صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية و المنظمات الدولية و الجهات المانحة الأخرى غالبا ما تعمل بشكل متناسق من أجل مساع دة البلدان على تحسين قدراتها في مجال التجارة. مثل: "الإطار المتكامل المعزز للتجارة" المتعلقة بالمساعدة التقنية لأقل البلدان نموا .

رابعا - مساعدات صندوق النقد الدولي لتحرير التجارة : قام صندوق النقد الدولي في عام 2004، بتتصيب آلية التكامل التجاري (TIM). و هي آلية متاحة لجميع البلدان الأعضاء في الصندوق، و التي تعاني من اختلال في ميزان مدفوعاتها، نتيجة تحرير التجارة متعددة الأطراف. و هي ليست تسهيلات للإقراض، و إنما مقياسا لمنح حق الوصول إلى موارد صندوق النقد الدولي.

خامسا-تنسيق رفيع المستوى: و هذا من خلال المشاورات المباشرة بين كل من مدير صندوق النقد الدولي و المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بانتظام بشأن المسائل التجارية المختلفة.

الفرع الخامس:علاقة صندوق النقد الدولي بشراكة د وفيل

يشارك صندوق النقد الدولي في " شراكة دوفيل " التي أُطلقت في مايو 1102 بين البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية،و البلدان الشريكة في المنطقة، و مجموعة الثمانية، و مؤسسات مالية إقليمية و دولية .و من خلال منبر تنسيقي مخصص لشراكة دوفيل، تضمن المؤسسات المالية الإقليمية و الدولية في هذه الشراكة الدعم الفعال للبلدان الشريكة من خلال¹:

- ✓ تيسير تبادل المعلومات والفهم المشترك؛ و الحوار حول العمليات مع البلدان الشريكة.
- ✓ تنسيق أعمال المراقبة و إعداد التقارير عن تنفيذ الإجراءات المشتركة لدعم الشراكة.
- ✓ تحديد فرص التعاون في التمويل و المساعدة الفنية و السياسة و العمل التحليلي .

هذا و تلقت كل من المغرب و تونس بصفة خاصة مساعدة فنية خلال سنة 2013، في مجال تطوير أسواق رأس المال للعملة المحلية، و قدمت بالتعاون بين صندوق التنمية الإفريقي، و صندوق النقد العربي، و البنك الأوروبي للإنشاء و التعمير، و بنك الاستثمار الأوروبي، و صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي.

المبحث الرابع:الأبحاث و الدراسات العلمية السابقة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الدراسات السابقة من أبحاث و دراسات علمية، تلتقي مع بحثنا الحالي سواء بشكل كلي أو جزئي، و نحاول من خلالها إبراز أهم إشكالات هذه الدراسات و نتائجها، محاولين إبراز أوجه التلاقي و الاختلاف مع الدراسة الحالية.

1 - صندوق النقد الدولي،التقرير السنوي 2013،ص 41

المطلب الأول: إشكاليات و أهداف الدراسات السابقة

اولاً)- دراسة نمديل وحيد : " آليات الحوكمة في المؤسسات النقدية و المالية الدولية دراسة حالية صندوق النقد الدولي"، قدمت هذه الدراسة بمناسبة استكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي بجامعة سطيف الموسم الجامعي 2013/2014.

1 -إشكالية الدراسة: حيث جاءت إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم نظام الحوكمة الدولية (العالمية أو الشاملة) في صندوق النقد الدولي كخيار استراتيجي لحماية الاقتصاد العالمي من الأزمات ؟ ، كما تفرعت على هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الإشكالات الجزئية نوجزها في الآتي:

- ما هي آليات و نمط التسيير في صندوق النقد الدولي؟
- ما هي آليات الحوكمة الدولي في صندوق النقد الدولي؟ و مدى فعاليتها؟
- ما هي أبرز مفاهيم حوكمة الشركات و الحوكمة القطرية (السياسية) و الحوكمة العالمية (الدولية او الشاملة)؟

2 -الهدف من الدراسة:

استهدفت دراسة نمديل إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجز بعضها منها:

- تحديد المفاهيم الأساسية و المستحدثة لموضوع حوكمة الشركات و الحوكمة القطرية (السياسية) و الحوكمة الدولية أو العالمية (الشاملة) و أهم مؤسسات صندوق النقد الدولي.
- التوصل إلى الحوكمة العالمية هي عبارة عن إستراتيجية ضرورية لكافة المؤسسات النقدية و المالية العالمية لعلاج الأزمات المالية العالمية؛
- التمهيد لبناء نظام حوكمة عالمي أكثر عمقا و اتساعا في المجال المالي و الاقتصادي عموما؛

3 - نتائج الدراسة:

خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ إدارة الصندوق لا تقوم على مبدأ المساواة بين المديرين.
- ✓ أهمية الحكمانية في عمل الصندوق.
- ✓ كشفت الأزمة المالية العالمية و الاقتصادية العالمية بشكل و واضح عن مدى محدودية و ضعف صندوق النقد الدولي في ضمان استقرار النظام النقدي العالمي؛
- ✓ ثبوت عجز صندوق النقد الدولي في التماشي مع التطور الحاصل في النظام النقدي الدولي و في الحد من الأزمات و التنبؤ بها.

ثانياً)-دراسة فؤاد حمدي بسيسو : إصلاح النظام النقدي و المالي الدولي ، دراسة قدمت ضمن المؤتمر العلمي العاشر " الاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية "، 91-02 ديسمبر 2009 بيروت-لبنان.

1 -إشكالية الدراسة:جاءت دراسة الدكتور فؤاد بسيسو لتجيب على الإشكالية الآتية:

ما مدى فعالية أداء النظام النقدي الدولي و إطاره المؤسسي ، في ضوء الأزمة المالية الاقتصادية الدولية الراهنة ؟

2 -الهدف من الدراسة: تهدف دراسة الدكتور فؤاد حمدي بسيسو إلى ما يلي:

- ❖ تحديد أسس النظام المالي الدولي الجديد في ضوء تقييم أداء النظام المالي الدولي الح الي ، وذلك في ما يتعلق بتحقيق أهدافه الأساسية التي أنشئ من أجلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، خاصة ما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي الدولي وتعزيز فرص التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والبطالة ، وذلك ما في يتعلق بالدول النامية .
- ❖ تقييم أداء النظام النقدي الدولي ما في يتعلق بالتعامل مع الأزمات المالية ، سواء على المستويات الوطنية أو الدولية ، مع التركيز على الدروس المستنبطة من الأزمة المالية الاقتصادية الدولية الراهنة التي انطلقت في سبتمبر 2008.

3 - نتائج الدراسة:خلصت دراسة فؤاد حمدي بسيسو إلى نتائج عديدة نبرز أهمها:

- ✓ عدم مواءمة هيكليات و أداء مؤسسات النظام الاقتصادي و المالي و التجاري الدولي للأهداف التي تضمنتها وثائق إنشائها .
- ✓ عدم مواءمة هياكل المؤسسات المالية لتطلعات الدول النامية بشكل عام و الدول الفقيرة بشكل خاص.
- ✓ فشل صندوق النقد الدولي في إرساء أسس ومؤشرات الإنذار المبكر للأزمات، على الرغم من أنه يتابع تطوير هذه المؤشرات ، و لكنه في الوقت نفسه فشل في التنبؤ بالأزمات ، و آخرها الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة .
- ✓ فشل منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها المالية و النقدية و التجارية في إقامة نظام يتسم بالعدالة و الكفاءة ، بدليل استئحال مشاكل الفقر والبطالة ، على الرغم من عقود التنمية لدى الأمم المتحدة أو إستراتيجيات التنمية الدولية.

ثالثاً) - دراسة سماي علي :مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية- نقود و مالية،جامعة الجزائر،الموسم الجامعي : 2007 - 2008 .

1 -إشكالية الدراسة:

تمحورت إشكالية دراسة سماي علي على النحو التالي:

- ✓ ما هي المكانة التي يحتلها صندوق النقد الدولي في ظل نظام اقتصادي عالمي هو في طور التكوين؟ و تفرعت على هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:
- ✓ هل ما يزال لصندوق النقد الدولي دور يلعبه في الاقتصاد العالمي في ظل العولمة، و بعد تنامي مكانة المنظمة العالمية للتجارة في هذا الاقتصاد؟
- ✓ ما هي الأهداف المالية والنقدية التي يصبو إلى تحقيقها الصندوق، وفيما تتمثل آليات و ميكانيزمات عمله؟
- ✓ ما هو مفهوم وسمات ومؤسسات النظام الاقتصادي العالمي؟ ما هي أهم مظاهر النظام الاقتصادي العالمي الراهن؟
- ✓ هل لصندوق النقد الدولي تأثير على النظام الاقتصادي العالمي؟
- ✓ بما تتمثل مكانة ودور الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد؟

2-الهدف من الدراسة:

جاء الهدف من وراء دراسة سماي علي إلى تحليل نشاط صندوق النقد الدولي، و كذا محاولة الإحاطة بمفهوم و واقع النظام الاقتصادي العالمي الراهن، و موقع و تأثير الصندوق فيه مع محاولة إبراز مكانة الدول النامية في هذا النظام السائد و علاقة صندوق النقد الدولي بها .

3 - نتائج الدراسة:

- ✓ خلصت دراسة سماي علي إلى جملة من النتائج نبرز أهمها في الآتي:
- ✓ تحول صندوق النقد الدولي بصورة متزايدة عن دوره الرئي سي الأصلي في الإشراف على النظام النقدي الدولي إلى دور يكفل فيه قيام المقترضين في البلدان النامية بتلبية الشروط المتشددة سياسيا للحصول على تمويل لميزان المدفوعات؛
- ✓ أصبح صندوق النقد الدولي بصورة متزايدة الملاذ الأخير للحصول على القروض بالنسبة للبلدان النامية، و لا سيما في أفريقيا، و قد تزايد هذا الدور مع تفاقم مشكلة المديونية الخارجية؛

✓ إن برامج التثبيت الاقتصادي التي تعد من المهام الأصلية التقليدية لصندوق النقد الدولي، تفترض أن اقتصاد الدولة المعنية بالبرامج يسير وفق ميكانيزمات سوق تعمل بصفة عادية، في حين أن أغلب دول العالم النامي يفتقد نظامها الاقتصادي إلى الكثير من هذه الآليات، حتى وأن وجدت فإنها لا تشتغل وفق المقاييس المعمول بها في الدول المتقدمة.

✓ لقد جاء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المعتمدة من صندوق النقد الدولي منذ عقد السبعينات كارثيا على الدول النامية، حيث أفرز العديد من النتائج السلبية كان من بينها:

❖ ارتفاع نسبة البطالة في كل الدول.

❖ تفاقم التبعية الغذائية للعديد من البلدان.

❖ تفكك الأنظمة الإنتاجية؛

❖ انخفاض مداخيل العمل وتزايد وتيرة التسريجات الجماعية.

❖ أصبحت المشروطية الخاصة بأبعاد الحكما نية لدى صندوق النقد الدولي منذ أواخر التسعينات تمثل النسبة الأكبر من جملة شروط الإصلاح المفروضة.

رابعا) دراسة Jean Bruno Rakotomalala:

1- إشكالية الدراسة: تمحورت إشكالية دراسة Jean Bruno Rakotomalala في الآتي:

كيف تدخل صندوق النقد الدولي في إدارة أزمات المديونية و المالية بعد سنوات الثمانينات؟ و قد ترتب على هذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

✓ ما هو دور صندوق النقد الدولي في تسيير هذه الأزمات؟ و هل نجح في هذا الدور؟

✓ ما هي مواطن ضعف تدخلات الصندوق لحل هذه الأزمات؟

2- الهدف من الدراسة : جاءت دراسة Jean Bruno Rakotomalala من أجل تحقيق التعرف على دور صندوق النقد الدولي في حل أزمات المديونية و الأزمات المالية في تسعينيات القرن الماضي ، و تبيان اوجه التقصير في سياسات الصندوق من أجل الاستشراف الى حلول من شأنها النهوض هذه المؤسسة المالية الدولية.

3 - نتائج الدراسة: خلصت دراسة Jean Bruno Rakotomalala إلى جملة من النتائج نبرز أهمها في النقاط التالية:

✓ مواصلة صندوق النقد الدولي في إتباعه لوصفات الليبرالية و المرتكزة على برنامج التكيف الهيكلي، الذي يستوحي أفكاره من مبادئ المنهج النقدي لميزان المدفوعات؛

✓ اعتماد الصندوق لأدوات الانضباط المالي و النقدي، و أساليب الخصخصة عند قيامه بدور الملاذ الأخير للإقراض في إدارة أزمات الأسواق الناشئة؛

✓ فشل صندوق النقد الدولي في حل جل الأزمات المالية، و من أبرزها الفشل الذريع في كل من، أزمات البرازيل، روسيا و الأرجنتين.

خامسا: دراسة M Ralph C. Bryant :

1- إشكالية الدراسة: تمثلت إشكالية دراسة M Ralph C. Bryant في الآتي:

ما مدى حقيقة انعكاس إصلاحات الحصاص لعام 2008 على الإقتصادات الناشئة ؟ كما ترتب على هذه الإشكالية جملة من التساؤلات نوجزها في الآتية:

• هل بإمكان المناقشات الدائرة حول صيغة الحصاص أن تفضي إلى توافق الآراء بين البلدان الأعضاء داخل الصندوق؟

• ما هي أفضل حصة يمكن للصندوق اعتمادها؟

2- الهدف من الدراسة: تأتي دراسة Ralph C. Bryant من الوصول إلى الأهداف التالية:

✓ تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أي من المتغيرات و أوزانها المناسبة المكونة لصيغة الحصاص؛

✓ التعرف على أوجه القصور في تركيبة معادلة صيغة الحصاص من أجل تداركها في المراجعات المقبلة؛

✓ محاولة اختبار متغيرات جديدة للاعتماد عليها في تشكيل صيغة أكثر قبولا، و أكثر استقرارا لفترة طويلة مثل متغير السكن .

3 - النتائج الدراسة: خلصت دراسة M Ralph C. Bryant إلى جملة من النتائج أبرزها:

✓ أثبت الباحث أن الصيغة المعتمدة في إصلاحات سنة 2008 جاءت مجحفة في حق بلدان

الاقتصاديات الناشئة و لا تعكس تطورها عالميا خصوصا دولة مثل الصين؛

✓ التأكيد على أهمية متغير السكن داخل صيغة الحصاص؛

المطلب الثاني: أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

اولا) دراسة نمديل وحيد

من خلال تمعننا لدراسة نمديل، نجد بأنها تركز على إثبات مدى ضرورة الحوكمة السليمة داخل

المؤسسات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي كدراسة حالة ، و هي النقطة التي تتفق فيها

هذه الدراسة مع دراستنا.

أما نقط الخلاف فنجدها عديدة، أهمها أن دراسة نمديل لم تعتمد مكامن القصور في نظام الحوكمة داخل الصندوق من أجل الحكم عليه، و لم تعتمد في دراسة حالة الصندوق على التجارب مع بلدانه الأعضاء من أجل الحكم بشكل واضح على فرضيات الدراسة.

ثانيا)دراسة فؤاد حمدي بسيسو

اعتمد فؤاد في دراسته على الإشارة لصندوق النقد الدولي على أنه أحد أضلاع النظام النقدي

الدولي التي يجب إصلاحه و هي نفسها وجهة النظر المعتمدة في دراستنا الحالية.

لكن أوجه الخلاف تتمثل في أن دراسة فؤاد لم تتطرق إلى إصلاح الصندوق بعينه و ركز بذلك

على تحليل آراء المنتقدين من الساسة و الخبراء الاقتصاديين لسياسات الصندوق و النظام النقدي الدولي بشكل عام، أما بالنسبة لدراستنا فقد حاولنا من خلالها اختبار مدى صحة فرضياتنا المعتمدة لحل الإشكالات التي انطلقنا منها من خلال تحليل تجارب الصندوق مع بعض الدول الأعضاء.

ثالثا)دراسة سماي علي:

ركزت دراسة سماي علي على استعمال المنهج الوصفي و المنهج التحليلي عند الحديث عن

صندوق النقد الدولي ، و ذلك من خلال جمع ا لبيانات و تحليلها و تنظيمها كما استعمل أسلوب العرض التاريخي لعدد من الوقائع البارزة و المتعلقة بموضوع البحث. و هو نقطة الالتقاء مع دراستنا.

أما بالنسبة لنقطة الخلاف و هو أن دراسة سماي علي ركزت على النظام الاقتصادي العالمي بينما ركزت دراستنا على إبراز مكامن القصور التي تواجه عمل الصندوق و تقييم سياسات برامجه عبر مختلف التجارب، و تقييمنا لآخر الإصلاحات الخاصة بنظام الحصص و الحوكمة.و تبيان سيناريوهات إصلاحه.

رابعا)دراسة : Jean Bruno Rakotomalala :

ركز Jean Bruno في دراسته على الأسلوب التحليلي معتمدا على تقييم تجارب الصندوق مع عدد من

الدول المختارة من أجل معرفة مدى نجاح سياساته خلال أزمات (المديونية بعد سنة 1982، الأزمة الآسيوية، الأزمة الروسية و الأرجنتينية) و هو نفس النهج المتبع في دراستنا هذه من أجل الحكم على ضرورة الإصلاح داخل الصندوق.

أما بالنسبة لنقطة الخلاف، فتمثل في أن دراسة Jean Bruno لم تتطرق إلى مكامن القصور داخل

الصندوق و المتمثلة في صيغة الحصص و هياكل الصندوق من العضوية و انعكاسا لها على أصوات البلدان الأعضاء.

ركز Ralph في دراسته على اختبار مدى أهمية متغيرات صيغة الحصص داخل الصندوق و محاولة إثبات عدم تمثيله للواقع الاقتصادي للدول الناشئة، و هي نقطة الالتقاء مع دراستنا الحالية. أما نقطة الخلاف فتتمثل في الأسلوب المتبع في إثبات ذلك حيث اعتمد Ralph على الأسلوب القياسي خصوصا عند قياسه للمعدل الارتباط الموجود بين متغير الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بطريقة تعادل القوة الشرائية مع متغير السكن، فيما قمنا نحن بإثبات ذلك من خلال تحليل جل متغيرات الصيغة دون التركيز على عنصر بعينه.

خلاصة الفصل الأول :

بعد إلقاء نظرة على الإطار المؤسسي لصندوق النقد الدولي يظهر الدور و الأهمية التي تكتسبها هذه المؤسسة الدولية كأحد أطراف النظام المالي العالمي، و هذا نظير الهياكل و البرامج و التسهيلات التمويلية التي يرصدها الصندوق لبلدانه الأعضاء 189 ، خصوصا بعد توسع نشاطاته بعد ثمانينات القرن الماضي.

و بما أن العديد من البلدان الأعضاء ترى في الصندوق المنقذ الوحيد لحل مختلف أزما تها المالية، نجد أن الصندوق يعتمد في صياغة وصفاته على سياسات ليبرالية، من دون مراعاة شعوب تلك البلدان، و اكتفائه بحماية مراكز الدول الكبرى.

و في ضل توالي أزمات النظام المالي العالمي، و بهدف المحافظة على مكانته عالميا لابد على الصندوق القيام بإصلاحات جوهرية من شأنها أن تعيد إليه الشرعية بين بلدانه الأعضاء، و هو ما سنراه في الفصل الموالي من خلال تقييم برامج و إصلاحات الصندوق في خضم عولمة النظام المالي .

الفصل الثاني

تقييم نتائج وسياسيات وبرامج صندوق والإصلاحات

الواجب اتخاذها

تمهيد:

تدعو اتفاقية تأسيس الصندوق إلى قيامه بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة الرقابة الدقيقة أي الإشراف على سياسات أسعار الصرف في بلدانه الأعضاء وطبقا للاتفاقية، يتعهد كل بلد عضو بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجودة ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر بحيث توافق البلدان الأعضاء على توجيه سياساته نحو أهداف النمو الاقتصادي المنظم والمتوازن، بالإضافة إلى إرساء أوضاع مالية واقتصادية أساسية متوازنة، وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى مختلف السياسات والبرامج التي وضعها الصندوق من أجل تحقيق النمو وإلى مختلف الإصلاحات التي طرأت في الصندوق وذلك بموجب الأزمات المالية والنقدية الدولية وما خلفته من آثار سلبية على معظم اقتصاديات العالم

المبحث الأول: تأثيرات سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي على التوازنات النقدية على الدول النامية

المطلب الأول: برامج وسياسات الصندوق النقد الدولي

الفرع الأول: رقابة السياسة النقدية

لقد تركز النقاش حول سياسات سعر الصرف في البلدان النامية مؤخرا حول موضوع العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والأزمات المالية، حيث أغلب الأزمات المالية الأخيرة في بلدان الأسواق النامية حدثت في بلاد تتبنى أنظمة أسعار ثابتة، من ثم فإن البلدان النامية تتصح حاليا لتختار بين حدين متطرفين، إما التعويم الحر للعملة أو ربط أسعار الصرف بالكامل بإحدى العملات الرئيسية، غالبا الدولار الأمريكي عن طريق الآليات مثل مجالس النقد أو مجرد تبني الدولار كعملة وطنية.

لقد دلت تجربة السنين الأخيرة للبلدان ال صناعية والبلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقال، أن هناك أنظمة مختلفة لسعر الصرف يمكن أن تدار بنجاح في ظل النظام العالمي السائد، تتراوح هذه من نظام مجلس النقد إلى نظام سعر الصرف كامل المرونة، كما تتضمن أنظمة في الوسط كنظام سعر الصرف المتحرك، والتعويم الحر.... الخ ومن ناحية عملية فإن البلدان تختار عادة أنظمة وسطية وهذه حقيقة يمكن إرجاعها ليس إلى عيوب النظم الحدية فحسب ولكن إلى المطالب الإضافية التي توجهها السلطات، ويبدو أن هناك اتفاقا يتزايد قبوله إلى أن إدارة أحسن لأسعار الصرف في البلدان النامية تتطلب تحديد أسعار الصرف الحقيقية مع محاولة التنظيم والرقابة على التدفقات الرأسمالية غير المستقرة يبدو بديلا أكثر قابلية لاستمرار بالنسبة للبلدان النامية من الاختيار بين الآخرين، التعويم الحر أو التنازل الكامل عن السلطة النقدية للبنك المركزي الأجنبي.

ليس هناك مبررات واضحة تدعو إلى تقييد حرية البلدان النامية في اختيار نظام سعر الصرف الذي يناسبها ولا يجب أن تستعمل شرطية الصندوق لفرض نظام سعر صرف بعينه على أي من البلدان كأحد الشروط للحصول على السيولة الدولية، ولكن يتعين أيضا ملاحظة ما يلي:

أولا: يجب أن يكون واضحا للبلد المعني أن هناك ضرورة لوجود توافق وانسجام بين نظام سعر الصرف الذي يتم اختياره وبين السياسات النقدية والمالية التي تتبع، والتي تتغير طبقا للنظام الذي يختار، وقد تتطلب إجراءات تكميلية أخرى وعليه فاستمرارية أنظمة أسعار الصرف الثابتة تتطلب لب وجود كميات أكبر من الاحتياطات النقدية الدولية، كما أن الأنظمة الوسطية تستدعي تدخلا أكبر في مجال إدارة حساب رأس المال.

ثانيا: يجب أن تأخذ القواعد الاحترازية المحلية في الاعتبار المخاطر الاقتصادية الكلية المحدودة والتي تواجهها مؤسسات الوساطة المالية، في ظل أنظمة أسعار الصرف المختلفة.

ثالثاً: لاحظ كثير من المراقبين أنه لن يكون في الإمكان تحقيق استقرار نظامي أكبر في الاقتصاد العالمي بدون القيام بنوع من الإصلاح لنظام سعر الصرف الخاص بالبلاد الصناعية الثلاث الكبرى وأن الأسواق النامية ستظل عرضة لازمات العملات، مما استمرت العملات الرئيسية عرضة للتقلبات الشديدة بالإضافة إلى معارضة الو.م.أ في التنسيق بين أسعار صرف (بما في ذلك ما بين العملات الرئيسية الثلاث).¹

الفرع الثاني: برامج صندوق النقد الدولي

من أهم البرامج التي اعتمدها الصندوق لتصحيح الاختلالات هي برامج التثبيت و التكيف الهيكلي، برامج الإنذار المبكر، برامج اختبار الإجهاد:

أولاً: برامج التثبيت والتكيف الهيكلي وهي برامج تحاول تصحيح الاختلالات الناتجة عن الإفراط في الطلب الكلي المحلي والخارجي على المديين القصير والمتوسط التركيز على أدوات السياسة النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية (أسعار الفائدة، تخفيض قيمة العملة، الضرائب، فتح TM ال للقطاع الخاص وتقليص دور الدول في الأنشطة الاقتصادية، تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

ثانياً: برامج الإنذار المبكر وهي برامج قام بإعدادها الصندوق لاستشعار الأزمات والتنبؤ بوقوعها حيث لجأ إلى نماذج الإنذار المبكر، الذي يعتمد في التنبؤ بوقوع الأزمات على مجموعة من المتغيرات والبيانات التاريخية (المدة 12 إلى 24 شهر) التي إلى حدوث الأزمة، وهذه المتغيرات متمثلة في : نسبة الدين قصير الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي، الارتفاع في السعر الحقيقي بالنسبة للاتجاه السائد، العجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية.

ثالثاً : برامج اختبار الإجهاد تعد برامج اختبار الإجهاد من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر واختبار السلامة المالية، وتقدير نقاط القوة ونقاط الضعف للنظم المالية التي يجريها الصندوق وق بالتعاون مع البنك العالمي منذ 1999، حيث تحاول قياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات (البنوك مثلاً) والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدراسة وقياس التغير الحاصل في المحفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة.²

1 محمد الفينش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، رقم 17، ط1، 2000 ،ص34، 35.

2 ذهيبية لطرش، مرجع سبق ذكره ، ص6، 7.

المطلب الثاني: نتائج تطبيق برامج صندوق النقد الدولي

الفرع الأول: تأثير سياسات الصندوق على البلدان المنخفضة الدخل

تمثلت تأثيرات سياسات الصندوق في البلدان المنخفضة الدخل في ثلاث تأثيرات هي : التمويل الميسر، تخفيف أعباء الديون، أداة دعم السياسات.

أولاً: التمويل الميسر بحيث يتعهد الصندوق في السنة المالية 2011 بتقديم قروض تصل إلى 1.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل في ظل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (PRGT) وفي 30 أبريل 2011 بلغ مجموع القروض القائمة المقدمة بشروط ميسرة إلى 64 بلدا 9.4 مليار و.ح.س.خ.

ثانيا : تخفيف أعباء الديون بح يث يقدم الصندوق مساعدات لتخفيف أعباء الديون عن البلدان المؤهلة للاستفادة بموجب "المبادرة المعينة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون " و "المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون"، وفي يوليو 2010 ، أصبحت هايتي أول بلد يتلقى مساعدات لتخفيف أعباء الديون ممولة من خلال "الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث " (PCDR) المنشأ حديثا، فقدمت المساعدات لهايتي البلد العضو في شكل منحة مقدارها 178 و.ح.س.خ حوالي 268 مليون دولار أمريكي. ثالثا: أداة دعم السياسات وهي أداة تتيح للصندوق إمكانية مساندة البلدان المنخفضة الدخل التي أحرزت تقدما ملموسا نحو الاستقرار الاقتصادي ولم تعد تحتاج إلى مساعدة مالية منه، وإنما تسعى للحصول على مشورة الصندوق ورقابته بمزيد في الدقة وتأييده لسياسات الاقتصادية.¹

الفرع الثاني: التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر

أصبحت التسهيلات التي يمنحها الصندوق تتيح الاستفادة بتمويل أكبر بكثير، كما تسمح بشروط الدخل المنخفض حتى أاية 2014 على إعفاء استثنائي من كافة مدفوعات الفائدة المستحقة للصندوق من خلال أدواته المستخدمة في الإقراض الميسر.²

1التقرير السنوي للصندوق،لنمو متكافئ ومتوازن،2011، ص31- 2.33 دعم الصندوق النقد الدولي للبلدان المنخفض الدخل
2019/04/21 .

جدول رقم (1): التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

التسهيلات الائتمانية	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمراقبة
التسهيل الائتماني الممدد (2010)	- مساعدة أطول أجلا لمواجهة المشكلات الزمنية المتعلقة بميزان المدفوعات وذات طابع هيكلية ويهدف إلى تحقيق نمو مستمر	- الدخول في اتفاقات في إطار التسهيل الائتماني للمدد لمدة 3 أعوام، وتستند البرامج المدعمة بموارد هذا التسهيل إلى تقرير استراتيجية الحد من الفقر من إعداد البلد للتعني في سياق مشاركته	- صرف مبالغ نصف سنوية مشروطة بمراجعة معايير الأداء واستكمال المراجعات المطلوبة
تسهيل الاستعداد الائتماني (2010)	- مساعدة البلدان التي تحتاج موازين مدفوعاتها إلى التمويل قصير الأجل	- يكون لمدة تتراوح بين 12 و24 شهرا ويحل محل "عنصر الموارد للرتفعة" في "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية"	- صرف مبالغ نصف سنوية مشروطة بمراجعة معايير الأداء واستكمال المراجعات المطلوبة (في حالة السحب)
التسهيل الائتماني السريع (2010)	- مساعدة سريعة لتلبية احتياجات عاجلة في ميزان المدفوعات مصدرها الأساسي صدمة خارجية أو كارثة طبيعية	- ليس برنامج قائما على أساس المراجعة أو الشرطية اللاحقة ويحل محل "عنصر الموارد السريعة" في "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" فضلا على العناصر المدعمة في "المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية"	- عادة دفعة واحدة

المصدر: التقرير السنوي للصندوق 2019

الفرع الثالث: سياسات الصندوق الجديدة لضمان استمرارية وتوازن النمو العالمي

وجه صندوق النقد الدولي جهوده نحو تحديد وتعزيز عمليات تنفيذ السياسات التي من شأنها ضمان تحقيق النمو المستمر والمتوازن في الاقتصاد العالمي وواصل تقديم الدعم المالي والغير المالي للبلدان الأعضاء، حيث عمد إلى:

أولاً: توسيع نطاق مجموعة أدواته التمويلية، فأنشأ خط الائتمان الوقائي (PCL)، الذي يعتمد على الأهلية المسبقة، على غرار خط الائتمان المرن (FCL) الذي ثبت نجاحه، لكنه يقوم أيضا على الشرطية اللاحقة ويجوز إتاحتها لمجموعة أكبر من البلدان الأعضاء، كما أنشأ "الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون" كما

رأينا في المطلب السابق في مرحلة ما بعد الكوارث ليتمكن من تقديم مزيد من الدعم للبلدان الأعضاء المتضررة من الكوارث العاتية.

ثانيا: يعزز عمله في مجال اختصاصه الأساسي وهو الرقابة، مع التركيز على مراجعة ص لحيات المؤسسة الرقابية، فضلا على تنفيذها، وإعطاء الأولوية لتحسين كفاءة أداء النظام النقدي الدولي وتعزيز استقراره، فضلا على عمل المجلس التنفيذي وخبراء الصندوق المتعلق بتدفقات رؤوس الأموال والاحتياجات ودور حقوق السحب الخاصة في تعزيز الاستقرار النقدي الدولي.

ثالثا: ينظر في طائفة واسعة من القضايا المعينة بتقوية البنيان المالي العالم ي التي أبرزها لدور الحاسم للقطاع.

رابعا: يركز على القضايا التي تواجه البلدان الأعضاء منخفضة الدخل، بينما ناقش المجلس التنفيذي الاقتصادية الكلية وقضايا تعزيز الإيرادات المحلية إلى جانب استحداث إطار تحليلي من أجل "عملية تقدير المخاطر" وتهدف إلى تقدير المخاطر التي تواجه هذه البلدان نتيجة للتغيرات في الاقتصاد العالمي. أيضا واصل الصندوق تقديم الدعم المالي للبلدان الأعضاء وأضاف المزيد إلى مجموعة أدواتها المتاحة، ومن بين ما قام به الصندوق:

خامسا:

تحديث أعمال الصندوق الرقابية بحيث يسلط الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار الداخلي والخارجي ويقدم المشورة بشأن ما يلزم من تعديلات في السياسات، وهذه الطريقة يساعد الصندوق النظام النقدي الدولي على الوفاء بغرضه الأساسي المتمثل في تيسير تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين البلدان ومن ثم الحفاظ على نمو اقتصادي سليم.

حددت ثلاث مجالات ذات أولوية في رقابة صندوق على المدى القريب والمتوسط :

- متابعة تحقيق النمو على نحو يتسق مع الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي وتوفير فرص العمل.
- إصلاح النظام النقدي الدولي واستعادة توازن الطلب الخارجي.
- الاستمرار في هيئة دعم صندوق للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل.¹

ويستخدم الصندوق نوعين من الرقابة خلال عملياته الرقابية على الدول الأعضاء:

أ/الرقابة الثنائية : وهي عادة ما تعقد سنويا مع كل بلد من البلدان الأعضاء وفقا للمادة الرابعة في اتفاقية تأسيس الصندوق، ويجري الصندوق تقييما متعمقا للتطورات الاقتصادية والمالية ذات الصلة والآفاق المتوقعة والسياسات في كل بلد من البلدان.

¹التقرير السنوي لصندوق، مرجع سبق ذكره، ص17.

ب/الرقابة متعددة الأطراف: يقتضي النظام الأساسي أن يراقب الصندوق النظام لضمان فعالية عمله، ولتنفيذ هذه المهمة يقوم الصندوق باستمرار بمراجعة الاتجاهات الاقتصادية العالمية، أما أدواته الأساسية لهذه الرقابة فتتمثل في ثلاث مطبوعات نصف سنوية هي:

- آفاق الاقتصاد العالمي WEO.

- تقرير الاستقرار المالي العالمي GFSR.

- الرائد المالي FM.

سادسا:

سياسات الإيرادات والنفقات لاحتواء الأنفاق العام بحيث ناقش المجلس التنفيذي لصندوق (فبراير 2010) سياسات الإيرادات والنفقات الرامية إلى ضبط أوضاع المالية العامة في الاقتصاديات المتعلقة بالرعاية الصحية ومعاشات التقاعد والاقتصاديات الصاعدة، واتفق معظم المديرين التنفيذيين على أن إستراتيجية ضبط الأوضاع ينبغي أن² تدف إلى تثبيت نسبة الإنفاق المرتبط بالعمر إلى إجمالي الناتج المحلي وتخفيض نسب النفقات غير المرتبطة وزيادة الإيرادات بكفاءة لاسيما في الاقتصاديات المتقدمة .

الدعم المالي للبلدان الأعضاء: ظل الطلب على موارد الصندوق وق مرتفعا أثناء السنة المالية 2011، واستمرت التعهدات تتزايد بوتيرة سريعة، ووافق المجلس خلال العام 2011 على عقد 13 اتفاق بشروط غير ميسرة بلغ مجموعها الكلي 2.142 مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

وعقد أكبر اتفاقان غير وقائيان ص دت الموافقة بشأ نهما في السنة المالية 2011 مع بلدين أعضاء في منطقة اليورو هما اليونان و آيرلندا، بحيث وافق المجلس التنفيذي في ماي 2010 على عقد اتفاق لاستعداد الائتماني مع اليونان يغطي 3 سنوات بقيمة 30 مليار يورو دعما لبرنامج السلطات متعدد المعني بالتصحيح والتحول الاقتصادي، من أهدافه الرئيسية هي دعم القدرة التنافسية وتعزيز استقرار القطاع المالي، وضمان

توافر موارد عامة قابلة لاستمرار حتى يتسنى استعادة النمو وتوفير فرص العمل مجددا، أما آيرلندا في 2010 فكانت تحت وطأة ضغوط اقتصادية ومالية مكثفة نتيجة لتقلبات معدلات العجز والدين في القطاع العام وكان المجلس قد وافق في ديسمبر 2010 على عقد اتفاق مع آيرلندا في ظل تسهيل الصندوق الممدد 3 سنوات وبقيمة 22.5 مليار يورو والهدف الرئيسي من البرنامج الاقتصادي والمالي للسلطات والذي يركز على الجهود المبذولة مؤخرا في البلاد هو استعادة الثقة والاستقرار المالي من خلال إعادة هيكلة القطاع المصرفي، وإعادة رسملته ليصبح أصغر حجما وأكثر مرونة.¹

1 نفس المرجع السابق، ص ص 17- 18 .

المبحث الثاني: تقييم إدارة الصندوق للأزمات المالية العالمية (1997)(2008)

فالبرغم من السياسات والبرامج التي تبناها الصندوق، وبالرغم من التسهيلات التي قدمها الصندوق إلا أن هذا جاء بعد تفشي وانتشار الأزمة المالية 2008 وآثارها السلبية العديدة على مختلف اقتصاديات العالم، وسوف نحاول في هذا المبحث التعرف عن دور و إجراءات الصندوق في كل من أزمة النمر الآسيوية 1997 و الأزمة المالية العالمية 2008 وعن الأسباب الحقيقية التي جعلته يتصرف بعد فوات الأوان وكيف كانت معالجته في كلتا الأزميتين.

المطلب الأول: إجراءات و نتائج الصندوق في مواجهة أزمة النمر الآسيوية 1997

الفرع الأول: إجراءات الصندوق في مواجهة الأزمة

سننتقل إلى بعض جوانب السياسات المالية والنقدية في برامج الصندوق في شرق آسيا وكيفية الصندوق في معالجة هذه الأزمة كما يلي:

أولاً: سياسات انكماشية

لم يخفف رد فعل الصندوق الأولي تجاه أزمة شرق آسيا من حدتها، ولكن زاد من شدتها وانتشارها، لقد طالب بسياسات مالية تقشفية عن طريق تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب وسياسات نقدية أكثر تقييداً كشرط مسبقاً لقروضه وكانت إحدى حجج الصندوق الرئيسية هي أن السياسات التقشفية تستعيد الثقة في الاقتصاديات المتضررة وهذه نفس السياسات التي تعود الصندوق على المطالبة أ، ولكن في ظروف مختلفة في أمريكا اللاتينية مثلاً في الثمانينيات عندما أدت العجزات المالية الكبيرة في الميزانية والسياسات النقدية التوسعية إلى معدلات من التضخم ولكن الوضع مختلف في البلدان الآسيوية بحيث كانت تحقق فوائض في ميزانياتها، كما أن السياسات النقدية كانت مقيدة ومعدلات التضخم متدنية (لم يزد المعدل في كوريا مثلاً عن 4%) هذه الإجراءات بدلاً من أن تطمئن المستثمرين وتعيد الثقة ساعدت على تعميق الانكماش الاقتصادي الذي كان في مرحله الأولى.

إن بعض التقييد المالي كان يجب أن يكون جزءاً من الحل، أن الزيادة في الادخار الحكومي كانت أمر ضرورياً لتحقيق التحسن المطلوب في الجاري لميزان المدفوعات لضمان التوازن الخارجي ولكن هذه الحجة تتجاهل طبيعة الوضع الخاص في شرق آسيا، حيث أن خروج رأس المال بكميات كبيرة وما أدى إليه ذلك من الانخفاض الحاد في قيمة العملات المحلية كان له تأثير عكسي شديد على أوضاع البنوك والشركات ومراكزها المالية، وهذا بدوره أدى إلى تقليص الطلب المحلي ويبدو أن هذا التأثير السلبي على الطلب لم يؤخذ في الاعتبار في البرامج الأولى، وقد يرجع ذلك إلى أنه لم يكن هناك توقع بان يصل الانخفاض في

أسعار الصرف إلى ال مستوى الذي وصل إليه من التدني وقد قام الصندوق بإجراء تعديل ملموس لهذا التصحيح المالي عندما أصبح واضحا أن الاقتصاديات تعاني من انكماش اقتصادي حاد، وعلى الرغم من ذلك فإن التقييد المالي الشديد في البداية أدى إلى أضرار، وأثار كثيرا من الشكوك حول مدى سلامة السياسات الاقتصادية الكلية التي نصحت البلدان الآسيوية باتباعها.¹

ثانيا: النظام المصرفي

التسرع بإغلاق مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية كوسيلة تظهر بها الحكومات عزمها على القيام بإجراءات إصلاح قوية، بحيث ظهر هذا الخطأ بوضوح في إندونيسيا، بحيث كان أول إجراء تم اتخاذه ضمن برنامج الصندوق الأول في نوفمبر 1997 هو إغلاق 16 بنكا وقد اعترف الصندوق بعد ذلك بأن إجراءه هذا زاد من تعميق الأزمة، وبغض النظر عن وضع هذه البنوك وعمما إذا كانت هناك حاجة تدعو إلى اتخاذ إجراء ما بشأنها فالمشكلة كانت هي في كيفية اتخاذ الإجراء وتوقيته والظروف التي تم اتخاذه فيها والعجلة التي تم بها ثم الآثار التي ترتبت عليه بحيث تم إغلاق البنوك فجأة وبدون أن تكون هناك خطة شاملة لإعادة الهيكلة المالية، ولم يتضمن البرنامج ترتيبات بشأن التأمين على الودائع وإدارة الأصول المختلفة للبنوك المقفلة وغيرها من البنوك، أو لضمان تقوية بقية النظام المصرفي، لقد أدى القرار إلى هز الثقة والهجوم على البنوك طلبا للودائع وسرعان ما أدى ذلك في ظروف الذعر والقلق السائد إلى التأثير على بقية النظام المصرفي بما في ذلك البنوك السليمة.

ثالثا: سياسة سعر الفائدة

لقد اعتمدت برامج الصندوق في شرق آسيا بشدة على سياسة سعر الفائدة، كانت هذه السياسة هو جذب رأس المال الأجنبي، وإيقاف الانخفاض في أسعار صرف العملات المحلية ولكن هذه العلاقة قد لا تؤدي إلى هذه النتائج المتوقعة في كل الأحوال حين تسود توقعات قوية بانخفاض قريب في سعر الصرف، تزداد الحاجة لأن يكون سعر الفائدة شديد الارتفاع لمقابلة هذه التوقعات ولكن هذه المستويات المرتفعة إذا استمرت لفترة يمكن أن تؤدي إلى كساد في الاقتصاد الحقيقي وأسعار الفائدة الأكثر ارتفاعا تزيد من صعوبة خدمة الدين المقوم بالعملات المحلية بالنسبة للمؤسسات، وتقلل من التوسع في الإقراض المصرفي وكذلك نتيجة للزيادة في حالات العسر واحتمالات عدم الوفاء بالديون تضعف المراكز المالية للبنوك.

1محمد الفنيش، مرجع سبق ذكره، صص 26- 27.

رابعاً: إعادة هيكلة الديون

حينما تبين للصندوق أن برامجه لم تؤد إلى استعادة الثقة بل إن الأحوال زادت سوءاً، تمت إعادة النظر وتضمن البرنامج الثاني مع كوريا والذي وقع في 24 ديسمبر 1997 تخفيف القيود على السياستين المالية والنقدية وكانت نقطة الارتكاز فيه هي إعادة هيكلة قروض كوريا من المصارف الدولية، لقد تمت إعادة جدولة 24 بليون دولار من القروض القصيرة الأجل، والتي كان موعد سدادها في أوائل 1998 في شكل سندات حكومية 1إلى3 سنوات لقد كان الاتفاق سخياً من وجهة نظر الدائنين حيث كانت أسعار الفائدة الجديدة أعلى من القديمة، كما أن السندات الجديدة مضمونة بسخاء من الحكومة الكورية ولكن النتيجة كانت هي انخفاض حدة الذعر وبداية تحسن مستوى سعر صرف العملة الكورية.

ومن الملاحظ أن الوضع اختلف في إندونيسيا فعلى الرغم من أن دين القطاع الخاص كان أمراً محورياً في الأزمة الإندونيسية فلم يوجه إليه الإاه تمام إلا في البرنامج الثالث مع الصندوق ، في نظر البعض بعد فوات الأوان ورغم أن الحالة الإندونيسية قد تكون أكثر تعقيداً خاصة بسبب كثرة عدد المدنين والدائنين فإن كثيراً من الدائنين يعتقدون أنه كان بإمكان ترتيب الوصول إلى اتفاق لو أن الفكرة وجدت تأييداً كافياً من الصندوق ووزارة الخزانة الأمريكية وحكومة اليابان (حيث أن البنوك اليابانية هي المقرض الأساسي)ومن الملاحظ أنه في الحالة الكورية أن وزير الخزانة الأمريكي تدخل شخصياً لتشجيع البنوك الأمريكية على التعاون.¹

خامساً: الإصلاحات الهيكلية

شملت هذه الإصلاحات برنامج الصندوق مع كوريا في ديسمبر 1997 ،حيث قارب الاحتياطي النقدي الأجنبي لكوريا على النفاذ، حين اتجهت الحكومة إلى طلب العون من الصندوق ، وتمكن الصندوق من تنظيم قرض كبير يصل إلى 57 مليار دولار، بما في ذلك 21 مليار دولار من موارد الصندوق نفسه مقابل ذلك قبلت الحكومة الكورية برنامجاً للإصلاح في غاية الشمول والاتساع.

لكن حسب Feldstein رأى بأن ما "كانت كوريا في أمس الحاجة إليه في ذلك الوقت هو إجراء منسق من طرف البنوك الدائنة لإعادة هيكلة ديونها القصيرة الأجل وتمديد آجال سدادها وتقديم قروض إضافية مؤقتة للمساعدة في مقابلة التزامات دفع الفوائد، وليس هناك سبب قوي لاعتقاد بأن أغلب التغييرات الهيكلية التي فرضها الصندوق على كوريا كانت هناك حاجة إليها لتجديد العودة إلى أسواق رأس المال واستعمال مواردها".

¹نفس المرجع السابق، ص ص29- 30.

إن السياسات المحددة التي يصر الصندوق على تغييرها لا تختلف كثيرا عن السياسات السائدة في أوروبا ومن هذه السياسات :

أ/قواعد أسواق العمل التي تسبب البطالة بحيث يصل معدلها إلى 12% .

ب/هياكل الملكية في الشركات الكبرى التي تمكن البنوك والحكومات من السيطرة على الشركات الصناعية.

ج/دعم الدولة للشركات غير الكفوة والتي تحقق الخسائر.

د/الحواجز والقيود على التجارة التي تقيد الواردات من السيارات اليابانية وتحصرها في كمية ضئيلة وتمنع الأجانب من شراء الشركات الصناعية.

الفرع الثاني: نتائج إجراءات الصندوق اتجاه أزمة النمور الآسيوية

لم تنجح برامج الصندوق في شرق آسيا في تحقيق الاستمرار، وفي الحقيقة فإن انهيار العملات قد زادت

شدته بعد أن وضعت البرامج موضع التنفيذ، كما أن البلاد الآسيوية قد عانت من هبوط اقتصادي حاد

واستثنائي، لقد أشارت تقارير البنك في بداية 1998 إلى أن الإنتاج قد انخفض في بعض البلدان الآسيوية

المتضررة بنسبة 16% وأن نصف الشركات في إندونيسيا كانت في حالة إفلاس أو ما يقرب ذلك، وكننتيجة

لذلك لم تتمكن هذه البلدان حتى من استغلال فرص التصدير التي أتاحت لها بسبب الانخفاض الشديد في

أسعار صرف عملاتها وزادت البطالة زيادة كبيرة ووصلت الأجور الحقيقية إلى الحضيض وفي بلاد ليس

فيها شبكات أمان اجتماعي لم تفشل سياسات الصندوق في إعادة الثقة إلى بلدان شرق آسيا فحسب، ولكنها

بدأت تساهم في تدمير النسيج الاجتماعي لهذه البلدان، لقد أدت إلى تحطيم شبكات الحماية الاجتماعية

والخدمات العامة في الوقت الذي كانت فيه البلدان في أمس الحاجة إليها.

إن سياسة سعر الفائدة على معالجة أزمات العملة التي يكون مصدرها حساب رأس المال مسألة تحتاج

إلى الدراسة بعناية خاصة وأن هناك من يعتقد بأن أسعار الفائدة المرتفعة هي عنصر أساسي في أي برنامج

لتحقيق الاستقرار، بل لابد من الحاجة إلى تحليل أعمق لاقتصاديات العلاقة بين أسعار الفائدة وأسعار

السعر في وضع متأزم اقتصاديا حيث أن سعر الفائدة ليس سوى معدل العائد الموعود على الأصول

المحلية، حيث أن سعر الفائدة الأكثر ارتفاعا يؤدي إلى زيادة احتمالات الإفلاس فإن معدل العائد المتوقع

على الأصول المحلية يمكن أن يهبط مؤديا إلى سعر صرف أضعف.¹

إن كثير من الشروط في الحقيقية ليست لخدمة مصالح البلدان الآسيوية المتلقية للقروض بقدر ما هي

لتركيز المصالح السياسية والاقتصادية للدول الكبرى، إذ يظهر لهؤلاء مثلا أن برامج الصندوق تعطي

1 نفس المرجع السابق، ص ص 31-32.

الأولوية لحماية مصالح البنوك والحكومات الأجنبية وعبء برامج يقع أساساً أكتاف القطاع المالي المحلي وفي النهاية الجمهور عموماً.

إن برامج الصندوق في البلدان الآسيوية وكأنها في المكان الأولى لإنقاذ البنوك الأجنبية أكثر من تكون لإنقاذ البلدان المقترضة، كما لوحظ أيضاً أن شرطية الصندوق اشتملت تشريعات وقوانين جديدة تمكن من توسيع الملكية الأجنبية في الأصول المحلية وتفتح أسواق الاقتصاديات المتضررة في البلدان الكبرى (المتقدمة).

إن تحرير حركات رؤوس الأموال يمكن أن يعرض البلدان النامية إلى كثير من المخاطر خاصة حين يكون القطاع المالي فيها ضعيفاً، وعليه فإن مصلحة البلدان النامية أن تلتزم جانب الحيطة والحذر في هذا المجال.

يمكن أن تحقق البلدان النامية من الاقتراض من الأسواق المالية من جهة الإنعاش والاستثمار والنمو وإمكانية المحافظة على مستوى معين من الاستهلاك في حالة التعرض للهزات الاقتصادية وكذلك تمكين المستثمرين من تنويع محافظهم الاستثمارية وتوزيع مخاطرتهم..... الخ ومن جهة أخرى ومن الناحية العملية ليس هناك أدلة قوية على تواجد كل الفوائد المشار إليها وبالتالي ليس هناك أدلة على وجود ارتباط واضح بين تحرير حساب رأس المال والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فإنه نتيجة لسوء إدارة الحكومات الغارقة في الديون من ناحية مع فترات الاقتراض الأجنبي المتواصل غالباً ما تكون أيتها مرتبطة بانفجار أزمة مالية، وأحدث أمثلة على هذا هي أزمة الديون 1982، وأزمة المكسيك 1994، والأزمة الآسيوية 1997.¹

المطلب الثاني: إجراءات الصندوق اتجاه الأزمة المالية العالمية 2008

الفرع الأول: موقف الصندوق قبل انفجار الأزمة المالية 2008

إن الأزمة المالية 2008 التي أطاحت أو كادت أن تطيح باقتصاديات عدة إنما جاءت شرارته الأولى من رأس الاقتصاد العالمي، الو.م.أ هذه الدولة العظمى التي تنزعم العالم اقتصادياً وسياسياً منذ عقود، وفي واقع الحال فإنه من غير المتصور منطقياً أن يتمكن الصندوق برأسماله المتواضع نسبياً أن يهب لنجدة الو.م.أ مالياً ليخرجها من أزمتها الاقتصادية، التي تحولت بفعل العولمة والانفتاح الاقتصادي دي الدولي إلى أزمة الكوكب بأسره، إذ أن الو.م.أ هي في حقيقة الأمر المالك لموارد الصندوق المالية كما تعرفنا سابقاً، وهو يمثل بشكل أو بآخر أحد أذرعها الاقتصادية، وإن كان يلبس الزي الدولي ويرفع شعار العالمية، وعليه فإن إمكانياته المالية هي بكل تأكيد تعجز عن مساعدة الو.م.أ فيمثل هذه التي تحتاج إلى عشرات بل مئات

1 نفس المرجع السابق، ص 33-34.

المليارات، لكن الملفت للانتباه هو وقوف الصندوق عاجزا عن أداء دوره الرقابي والإشرافي بشكل كفؤ تجاه الو.م.أ قبل وقوع الأزمة، فتشير المعلومات المتوافرة إلى أن خبراء الصندوق لم ينتبهوا أو ينبهوا لقرب حلول الكارثة بشكل دقيق أو حاسم الأمر الذي يعد فشلا ذريعا لهم، ومحطة مفصلية في مسيرة الصندوق لابد له من التوقف عندها ودراستها بعمق¹.

الفرع الثاني: تحركات وحلول الصندوق اتجاه الأزمة المالية العالمية 2008

أولا: إقامة دار ناري للوقاية من الأزمات حيث أجرى الصندوق زيادة كبيرة في طاقة الإقراض المتاحة لديه بلدانه الأعضاء التي تضررت من الأزمة المالية، ول لمساعدة على تقوية الاقتصاد العالمي ودعم الاستقرار المالي، وقد قام بذلك عن طريق الحصول على تعهدات بزيادة اشتراكات حصص العضوية التي يسدها البلدان الأعضاء.

ثانيا: زيادة الإقراض لمواجهة الأزمة حيث أجرى الصندوق إصلاحا شاملا في إطار الإقراض العام حتى يكون أكثر ملاءمة لاحتياجات البلدان الأعضاء، حيث جعله أكثر تركيزا على الوقاية من الأزمات وقام بتبسيط الشروط المصاحبة لقروض، وقد تعهد الصندوق منذ بداية الأزمة بتقديم قروض للبلدان الأعضاء بقيمة تزيد بكثير على 300 مليار دولار.

ثالثا: مساعدة أفقر بلدان العالم حيث اضطلع الصندوق بإصلاح غير مسبوق في سياسات تجاه البلدان منخفضة الدخل، ورفع مستوى الإقراض الميسر ليصل إلى أربعة أضعاف ما كان عليه في السابق .

رابعا: تعزيز تحليلات الصندوق ومشورته بشأن السياسة الاقتصادية :زاد طلب البلدان الأعضاء على ما يقدمه الصندوق من أعمال المتابعة والتنبؤ و المشورة بشأن السياسة الاقتصادية، والتي تركز على منظور عالمي وتسترشد بالخبرة المكتسبة من الأزمات السابقة .

خامسا: إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق في سياق العمل على تدعيم شرعية الصندوق ، اتفق الأعضاء في نوفمبر 2010 على إجراء إصلاحات واسعة النطاق في نظام الحوكمة حتى يعبر بدقة عن الأهمية المتزايدة لبلدان الأسواق الناشئة وهذه الإصلاحات تضمن احتفاظ البلدان النامية بتأثيرها في الصندوق.²

1د.مها رياض عمر عبد الله، تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ديسمبر، 2010، ص6.

2صندوق النقد الدولي، تحرك الصندوق لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي

المطلب الثالث: تقييم إدارة الصندوق للأزمات المالية والنقدية العالمية

الفرع الأول: على المستوى الاقتصادي

ساهم الصندوق في تعميق الأزمة المالية الآسيوية بدلا من التخفيف منها، وهي الأزمة التي انتشرت في كل من المكسيك عام 1995، وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وتايلاند والبرازيل وروسيا في عام 1997، خاصة وأن الصندوق أدى دور الملجأ الأخير للإقراض، وأدت هذه السياسات إلى تراجع في الأوضاع المالية والاقتصادية في المدى الطويل وفي كوريا، أدت توصية الصندوق برفع أسعار الفائدة إلى المزيد من الإفلاسات والبطالة، بعد أن تم دعم البيزو في عام 1995 وازداد عدد الفقراء في المكسيك بنسبة 50%، وتراجعت الأجور بنسبة 20% بعد تطبيق برنامج الصندوق.

أسهمت سياسات الصندوق في دعم كبار البنوك المتعثرة، وتحملت المسؤولية عن أزمة المكسيك وعملتها البيزو عندما فرضت دعم الديون المتعثرة لدى هذه البنوك التي يتحملها دافع الضرائب، وبالرغم من منافع رفع سعر الفائدة أثناء الأزمات المالية، وفق بعض السياسات التي يتبناها الصندوق في مرحلة سابقة أذف محاربة المضاربين ضد النقد وفي مواجهة التضخم، إلا أنه لا يوجد دليل على أن رفع الفائدة يلغي الكارثة بل ربما يؤجل حصولها لفترة، والمبالغة في رفع الفوائد يؤدي إلى ركود قوي يرفع معدل البطالة ويسئ إلى الأمن الاجتماعي.¹

ارتكزت برامج الصندوق على توفير الدعم لمؤسسات التصدير لا إلى مؤسسات الإنتاج المحلي وفي الوقت الذي دعمت فيه الو.م.أ. منتجي الأرز بشكل وتقوم بتأمين 50% من احتياجات هايتي، فقد منعت الحكومة من تقديم أي دعم لمنتجي الأرز في هايتي وفرضت على هايتي فتح أسواقها.

الفرع الثاني: على المستوى الاجتماعي والسياسي

- انعكاسات البرامج التي يقترحها على الدول، إذ أُلِّمَت مؤذية اجتماعيا وسياسيا، فقد ساهمت البرامج الذي قدمها الصندوق للأرجنتين أثناء أزمتها الأخيرة في تخفيض رواتب الأطباء المدرسين وتخفيض خدمات الرعاية الاجتماعية، كما قام الصندوق بربط النخب في دول الجنوب بالنخب العالمية لا بشعوبهم، ومن ثم أضعف العملية الديمقراطية.

- صندوق يخدم الدول الغنية نتيجة سيطرة الو.م.أ. (حصتها 17%) وألمانيا و اليابان وفرنسا وبريطانيا (مجتمعة 38%) من القوة التصويتية مما يؤدي إلى خدمة رجال البنوك والمستثمرين و مؤسسات الدول الصناعية ووفق مصالحها التي تعلق مصالح الدول الفقيرة.

1.د.فؤاد حمدي بسيسو، إصلاح النظام النقدي المالي الدولي، مداخلة، بيروت، ديسمبر 2009، ص 9، ص 10.

- يتبنى الصندوق ويفرض على الدول نمودجا إنمائيا معيبا، وتتخصر علاقات الصندوق في صياغة برامجه بالبنوك المركزية ووزارات المالية ولا يشرك في ذلك وزارات الصحة والتعليم والبيئة في الدول التي يتعامل معها في الأزمات.

- سياسات الصندوق مدمرة للبيئة، تشجع هذه السياسات والبرامج على تكثيف صادرات الدول النامية من أجل تسديد الديون المترتبة عليها مما يؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، كما حدث في ساحل العاج حيث أدى الاضطرار إلى تكثيف صادرات الكاكاو إلى فقدان غابلت هذا البلد.¹

ونظرا لسوء إدارة الصندوق لمعظم الأزمات المالية والنقدية العالمية مثل أزمة شرق آسيا وأزمة المكسيك... الخ بالدعوى إلى التحرر وفي ما يتعلق بمديونية بعض الدول وذلك بفرض سياسات وبرامج التصحيح تحت شروط و ضغوط مالية، بالإضافة إلى عدم التنبؤ بالأزمة المالية العالمية لاتخاذ الإجراءات قبل انفجارها وانتشارها، وعليه فجملة الإصلاحات جاءت بعد أن نهارت مجموعة كبيرة من اقتصاديات العالم بناء، على مؤشرات البورصة والأسواق المالية العالمية آنذاك، لذلك كان ولا بد على الصندوق أن يراجع سياساته وبرامجه وإجراء تعديلات وإصلاحات شاملة عليها، وهذا ما حدث بالفعل.

المبحث الثالث: إصلاحات الصندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها لتفعيل دور الصندوق

تمثلت إصلاحات الصندوق في مجموعة متنوعة وشاملة خلال الفترة 2009 إلى غاية 2012 وسوف نتطرق إلى عرض هذه الإصلاحات وأوضاعها وأهميتها بعد الأزمة المالية العالمية، والإصلاحات التي ينبغي على الصندوق اتخاذها .

المطلب الأول: إصلاحات صندوق النقد الدولي بعد أزمة 2008

الفرع الأول: إصلاحات عاجلة

تمثلت هذه الإصلاحات في جملة القرارات لقمة المجموعة العشرين في لندن هي الثانية بعد الأولى التي عقدت واشنطن واعتبرت تأسيسية وخطوة تحضيرية للشروع في إعادة تشكيل خريطة جديدة للمنظومة الاقتصادية الدولية بعد أن واجه العالم أخطر أزمة نقدية منذ نهاية ح ع 2، ومن أهم القرارات التي تم اتخاذها خلال هذه القمة هي:

- التزام الدول المشاركة بتوفير ألف مليار دولار لتعزيز موارد الصندوق و البنك الدولي وقد تم الاتفاق على اعتماد مقاييس الكفاءة المهنية والامتياز فيها لتعيين المسؤولين السامين في هاتين المؤسستين.

¹ نفس المرجع السابق، ص10.

- تخصيص مبلغ 250 مليار دولار للمساعدة على تمويل التجارة العالمية وتحفيز التبادل التجاري على المستوى الدولي ومنح إمكانية للصندوق ببيع نسبة من الاحتياطي الذهب لديه لمساعدة الدول الفقيرة من مواجهة الأزمة.
- قررت قمة العشرين أيضا ضخ أكثر من ألف مليار في الاقتصاد العالمي لتعزيز حملة الإجراءات المالية و التسييرية كما أشارت إلى إيجاد آليات مصاحبة لهذا العلاج مثل تطهير الديون المتعسرة وإعادة تطهير القطاع المالي العالمي.
- طرحت قمة العشرين من خلال الدعوة إلى مراجعة آليات المراقبة وإلى دعم مبدأ الشفافية لتفادي المنتجات البنكية الغامضة والتي لا تعرف مصادرها وحتى المؤسسات الكبرى هي مطالبة بإعادة النظر في سير العمل والتصرف فيها والهدف من ضخ الأموال هو رد الاعتبار للقطاع البنكي فالأولوية كانت لتوفير التمويلات اللازمة تهدف مساعدة الدول التي تمر بصعوبات.
- تشجيع المبادرة من طرف المتدخلين الاقتصاديين بما يمكن إحياء آلية القروض التي تعد وقودا للاقتصاد ولكن إعادة إحياء المبادرة الاقتصادية يظل غير كاف بدون إجراءات مصاحبة بما يمكن من إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي ككل على أسس الشفافية والوضوح و المراقبة الجدية، وإجراء رفع السرية عن بعض المعاملات البنكية سيكون له المفعول الاقتصادي الهام¹.
- بالإضافة إلى مجموعة خطط دول العالم (الو.م.أ، الدول السبع الصناعية، منطقة اليورو، فرنسا، بريطانيا، روسيا، دول الخليج) لمواجهة الأزمة، بحيث من بين ما جاءت به خططهم أنها :
 - تهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب ، وحماية الملكية وتشجيع النمو وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.
 - منح إعفاءات ضريبية بنحو 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات، وتحديد تعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم، واستعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.
 - دفع تعويضات تشجيع وتم تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار.
 - محاولة البنك المركزي الأمريكي استخدام أهم أدواته وهو تقليص سعر الفائدة تهدف تشجيع البنوك على الاقتراض فيما بينها وتثقيط البورصة.
 - استعادة ثقة المودعين من خلال ودائعهم عن طريق ضمانات قوية و متماسكة من قبل السلطات العامة لاستعادة ثقة المودعين في سلامة ودايئتهم.

- مواصلة التحرك من أجل إحلال الاستقرار في أسواق المال وإعادة تدفق الأموال لدعم النمو الاقتصادي العالمي.
- ضخ ما يصل 250 مليار جنيه من أموال الحكومة البريطانية في أكبر بنوكها من أجل عرض سيولة قصيرة الأجل عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم متوسطة الأجل.
- إتاحة للبنوك قروضا قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة 50 مليار درهم، وخصص المصرف الإماراتي تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية استثنائية تهدف تخفيف التوترات في القطاع المالي.

فرع الثاني : الإصلاحات التنظيمية

- إن مبادرة الصندوق تهدف إلى تقييم فعالية تطبيق بازل الثانية.
- اتفاق بازل الثانية بشأن كفاية رأس المال يرتكز الإطار الجديد لكفاية رأس المال على ثلاثة دعائم أساسية هي:

أولاً: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بحيث تركز في الإطار الجديد لكفاية رأس المال بصفة عامة على الخطوط والمبادئ الأساسية التي وردت في إطار 1988.¹

ثانياً: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال كأحد المحاور الجديدة في اتفاق بازل الثانية.

ثالثاً: تحقيق الانضباط في السوق عن طريق تعزيز درجة الإفصاح والشفافية وذلك بهدف الحفاظ على سلامة وقوة النظم المصرفية وتدعيم الهيكل المالي الدولي.

الفرع الثالث: إصلاحات أخرى (إصلاحات حول الحصص والإقراض)

أولاً: إصلاح نظام الحصص والأصوات في الصندوق حيث اقترح صيغة جديدة لنظام الحصص تضمنت أربعة متغيرات هي إجمالي الناتج المحلي، الانفتاح والتغير، الاحتياطات وتبلغ أوزانها على الترتيب 50%، 30%، 51%، 5%.

ثانياً: إصلاح نظام الإقراض وذلك بزيادة حجمه وترشيدها لشرطية منحها واستحداث أدوات إقراض ميسرة لصالح الدول النامية المنخفضة الدخل، وبالتالي إجراء تحديث قائم على نوع من المواءمة بين شروطه المرتبطة بالإقراض ودرجة القوة التي تميز سياسات البلدان الأعضاء، وذلك بالاعتماد على معايير الأهلية التي تحدد سابقاً (الشرطية المسبقة) وليس على أساس الشرطية التقليدية على أن تتم عملية مراقبة السياسات

الهيكلية في البرامج المدعمة من طرف الصندوق في إطار مراجعة البرامج بدلا من مراقبتها باستخدام معايير الأداء الهيكلي.¹

المطلب الثاني: أوضاع وأهمية إصلاحات الصندوق بعد أزمة 2008

الفرع الأول: أوضاع إصلاحات الصندوق

من خلال الاجتماعات المشتركة الصندوق والبنك الدوليين في العاصمة اليابانية (طوكيو 2012) حيث دعت مديرة الصندوق كريستين لاغارد في تنفيذ برنامج إصلاح حصص الدول في رأس المال الصندوق: -منح البلدان الناشئة حصصا أكبر من البرازيل والصين و لهند وروسيا ضمن الدول العشر الأولى بعد التغيير،مشيرة إلى أن ذلك سيوسع قاعدة المجلس التنفيذي من جميع الدول. -توزيع متساو بين أعضاء الصندوق في رأس المال ومجلس الإدارة،ذلك أنه يمثل نقطة حاسمة. -إيجاد الوتيرة المناسبة لخفض العجز،بحيث كانت الديون 110% من إجمالي الناتج الداخلي في الدول المتقدمة،وهو المستوى الذي يقترب من مستويات زمن الحرب كما أشارت في حديثها عن الديون العامة المتراكمة.

-إصلاح النظام المالي الذي وصفته بأنه "ليس أكثر أمانا مما كان عليه عند إفلاس مصرف ليمان براذرز الأمريكي 2008 والذي تسبب في حدوث أزمة مالية.

-استكمال جدول أعمال إصلاح القطاع المالي من خلال التنظيم الأفضل وتحسين الإشراف، وتقديم الحوافز المعقولة في المؤسسات المالية.

-إيجاد تكامل أعمق للقطاع المصرفي المالي،إلى جانب عمق الجذور في الإصلاحات الهيكلية وتحسين المؤسسات الاقتصادية.²

الفرع الثاني: أهمية إصلاحات صندوق النقد الدولي

أولاً: أبرزت الأزمة العالمية الترابط القائم بين أجزاء الاقتصاد العالمي،وعززت الإدراك لوجوب أن تحظى الاقتصاديات الكبرى والأكثر ديناميكية بتمثيل أفضل حتى تتحقق الفعالية للجهود المتعددة الأطراف من أجل تدعيم النمو والاستقرار.

ثانياً: زيادة وزن المجموعة العشرين في التعاون الاقتصادي الدولي و في القوة التي اكتسبها صوت بلدان الأسواق الصاعدة في المحافل متعددة الأطراف.

1ذهبية لطرش،مرجع سبق ذكره، ص10 وما بعدها

2- مؤتمر الاجتماعات المشتركة لصندوق والبنك الدولي،في طوكيو

www.aavt.com/details.asp?section=6&article=699508. 2019/05/3-2

ثالثاً: إن الاقتصاديات الصاعدة² تم كثير بصنع القرار في الصندوق غير أن هذا الصندوق أن هذا الصوت الأقوى بحكم الواقع ينبغي أن يترجم رسمياً إلى إصلاحات في نظام الحصص و الحوكمة في الصندوق.
رابعاً: تعجيل انجاز العمل الكبير الذي لا يزال مطلوب بشأن طائفة الإصلاحات الكاملة في مجال الحصص وغيرها من جوانب الحوكمة، بما في ذلك اختيار إدارة الصندوق والمشاركة الوزارية، وتكوين ال مجلس التنفيذي للصندوق وحجمه، والأغلبية التصويتية، وتنوع الموارد البشرية لدى الصندوق.

المطلب الثالث: الإصلاحات الواجب اتخاذها لتفعيل دور الصندوق

- فعالية الصندوق تعتمد بدرجة كبيرة على جودة الرقابة وتأثيرها وتحسين التركيز بدقة أكبر على المخاطر النظامية والآثار الانتشارية بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا المالية والاقتصادية الكلية.
- بالنسبة للإقراض: الهدف إلى زيادة القدرة على منع الأزمات والحفاظ على الثقة في النظام.
- البحث على كيفية تدعيم أدوات الصندوق الحالية.
- إدخال تحسينات على خط الائتمان المرن، وإمكانية إنشاء خط وقائي لخدمة مجموعة أكبر من البلدان الأعضاء.
- إيجاد آلية جديدة متعددة البلدان لاستئصال العدوى من الأحداث النظامية والتعاون مع ترتيبات التمويل الإقليمية.¹

لتفعيل الدور المستقبلي للصندوق وإجراءات صندوق النقد الدولي تطلب الأمر إعادة النظر في

القضايا الأساسية التالية :

العضوية والتصويت، الحصص والمهام، حقوق السحب الخاصة، نظام أسعار الصرف، السيولة الدولية، آليات الائتمان الدولي.

أولاً: العضوية والتصويت

أ/العضوية

إن النظام المالي للصندوق يقوم على مبدأ عدم المساواة بين البلدان الأعضاء وهذا لخصه أحد الباحثين بقوله : "إن الغائب الكبير على نظام بريتون وودز هو التناظر أو التعامل على قدم المساواة بين الدول الأعضاء في الصندوق فأصلاح هذه المؤسسة يستدعي إزالة كافة أشكال الهيمنة من قبل أعضائها عن طريق تجسيد مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء.

¹نشرة صندوق النقد الدولي، 8 جوان 2019

ب/التصويت

إن توزيع القوة التصويتية على أساس قيمة المساهمة المالية للبلد العضو، ليس له ما يبرز فمن جهة نجد بأن حجم المساهمة المالية ترتبط بحصة الدولة التي قد لا تعكس وضعها الاقتصادي في الميدان المالي والتجاري بقدر ما تعكس قوة التأثير والهيمنة.¹

ثانياً: الحصص والمهام

ما زالت حصص البلدان الأعضاء لا تعكس و²م الاقتصادية والأصل أن كل بلد عضو ترتبط حصته بمكانته الاقتصادية التي نستطيع تقديرها بمجموعة من المؤشرات كالناتج القومي، وحجم التجارة الدولية و يفترض أن حصة البلد ترتبط في تطورها بمقدار المنافع الناتجة عن تطوره الداخلي، ويقدر المكاسب التي حققها عن طريق تنامي علاقاته الاقتصادية الدولية بما تعكسه سلع وخدمات ورؤوس أموال وأيدي عاملة.

ب/المهام

لابد من إعادة النظر في مهام الصندوق لتتقنتها من مظاهر التحيز الأيديولوجي وأشكال التدخل المخلة بسيادة الدول، بحيث ينحصر دوره في تأدية الوظائف التي تساهم في تحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي من خلال إعادة النظر في دور حقوق السحب الخاصة، ونظام أسعار الصرف، وتنظيم السيولة، وتخليص حركية الائتمان من المشروطة الإيديولوجية والانتقائية.

ثالثاً : حقوق السحب الخاصة

ما زالت و.ح.س.خ الأداة الرئيسية للاحتياجات الدولية في النظام النقدي الدولي، كما تتحول إلى عملة دولية، وذلك بسبب تنامي ظاهرة الدولة باعتبارها الثمرة الأساسية لنظام بريتن وودز الذي هيمنت عليه الو.م.أ طيلة نصف قرن الأمر الذي كان وما زال يشكل عائقاً أمام تطوير أدوات مالية بديلة تحد من هيمنة الدول الكبرى على النظام النقدي الدولي.

وعليه فإنه من الضروري في ظل التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه نظام النقد الدولي

للإصلاح الجدي الذي يتم في إطار تطوير و.ح.س.خ على مستوى النواحي التالية :

أ/تحويل حقوق السحب الخاصة إلى أداة رئيسية للاحتياطي في النظام النقدي الدولي.

ب/تطوير و.ح.س.خ لتصبح عملة دولية .

1محمد لحسن علاوي،محاضرات في مقياس المؤسسات النقدية والمالية الدولية، مقدمة لطلبة الماجستير تخصص مالية دولية،جامعة ورقلة، 2013/2012 ص56 .

رابعاً: نظام أسعار الصرف

لابد من إعادة النظر في نظام أسعار الصرف المرنة بالانتقال إلى نظام أسعار الصرف المستقرة نسبياً عن طريق ربط عملات البلدان الأعضاء بسعر صرف شبه مستقر بوحدة ح.س.خ التي تحول إلى عملية دولية بديلة للدولار والعملات المنافسة له، وإذا الأوروبيون يسعون حالياً للحد من تقلبات قيمة عملائهم بالعودة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة فإن الاستقرار في قيمة العملات يكون ضرورياً أيضاً لنجاح بقية العالم.

خامساً: تنظيم السيولة الدولية

إن تنظيم السيولة الدولية بشكل يجعلها تتجاوب مع احتياجات البلدان الأعضاء يتطلب ابتداءً رفع كفاءة الصندوق في إدارة السيولة النقدية الدولية عن طريق تمكينه من زيادة موارده بشكل يتناسب مع نمو التجارة الدولية، ويتمشى مع تطور حجم الأسواق المالية والنقدية الدولية، وذلك عن طريق ربط الزيادة في حصة الدولة لدى الصندوق بتطويرها الاقتصادي وتزايد مكاسبها المتحققة في السوق الدولية.

سادساً: تطوير آليات الائتمان الدولي

إن الخصائص الحالية للائتمان الدولي تعمل بشكل مضطرب على تنمية الأزمات المالية والنقدية على المستويين القطري والدولي ومن بين تلك الخصائص التي تستدعي تطوير نذكر منها : الخصائص المتعلقة بخلق النقود الائتمانية، الخصائص المتعلقة باستخدامات الائتمان، الخصائص المتعلقة بنظام الائتمان¹.

¹ نفس المرجع السابق، ص 59 وما بعدها

خلاصة الفصل

لإصلاح النظام الحالي أدخل الصندوق إطار جديدا لعملية الإقراض يعتمد على الأهداف الأساسية للبرنامج الذي سيطبقه العضو، بدلا من التركيز على استيفاء الإجراءات وقد كان العضو يحرم من الاستفادة من موارد الصندوق إذا لم يتمكن من الالتزام بالشروط الهيكلية المتفق عليها مع الصندوق ، أي أن الصندوق أصبح يركز على مراقبة مدى تنفيذ العضو للسياسات وليس مراقبة معايير الأداء الهيكلية مثل هذه الإجراءات سوف تشجع الدول على اللجوء إلى الصندوق لمعالجة أزماتها ومشاكلها الهيكلية.

خاتمة

وفي نهاية موضوعنا هذا نستخلص أن صندوق النقد الدولي هو مصدر من مصادر التمويل كما أنه من أهمها فصندوق النقد الدولي لا يقوم بتمويل المشاريع أو أنشطة وإنما يقوم بتمويل الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعا ، حيث أنه يساعد الدول الأعضاء على حل مشاكلهم في ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى حلول تؤدي إلى دمار اقتصادي حيث أن الصندوق يقوم بحل مشاكل الدول الأعضاء عن طريق المشورة وإبداء الرأي في السياسات الاقتصادية التي تنتجها الدول الأعضاء أو عن طريق الإقراض من صندوق النقد الدولي.

فالصندوق يقوم بإقراض الدول التي تعاني من مشاكل في الاقتصاد الكلي أو ميزان المدفوعات إلا أن ذلك مرتبط ببرنامج يقوم بإعداد البلد العضو مع الصندوق ويجري تصميم كل برنامج بمرونة ، بحيث يمكن إعادة النظر فيه أثناء التنفيذ وإدخال تعديلات عليه إذا ما تغيرت الظروف، وتوضع هذه البرامج لكي تناسب حالة كل بلد من البلدان على حدى وفقا للظروف والحالة الاقتصادية التي يمر بها ووفقا لمشكلاته وقوة اقتصاده كما أن القروض التي يقوم الصندوق بإقراضها للبلدان الأعضاء يترتب عليها رسوم وفوائد يتم دفعها إلا أن الصندوق يراعي حال الدول الفقيرة ويضع لها رسوم وفوائد مخفضة.

وتكمن مشكلة صندوق النقد الدولي في كونه أداة لتحقيق الأهداف والأغراض السياسة للدول المتقدمة ومن هنا يتحول الصندوق من دوره كمؤسسة تعاونية إلى مؤسسة سياسية وترتب ذلك نتائج عدة منها:

النتائج:

1 - تشجيع البلدان النامية على الاستدانة الخارجية وتكبيها بشروط الدين ا لخارجي وأعبائه لتحقيق هدفين أساسيين هما :

الأول: جني الأرباح الخيالية التي تحلم بتحقيقها في البلدان الرأسمالية.

الثاني: إحكام السيطرة على الاقتصاديات النامية وتحويلها إلى المقصلة الرأسمالية

2 - هيمنة الدول الرأسمالية الغنية على قرارات صندوق النقد الدولي.

3 - عدم الاهتمام بالتنمية في الدول النامية بل وجعل البلدان النامية أسواق مفتوحة لتصريف البضائع

الرأسمالية الكاسدة بأسعار مرتفعة واستغلال ثروات تلك البلدان وتحويلها الخارج.

4 - عدم استطاعة صندوق النقد الدولي التنبؤ بالأزمات المالية والنقدية بالرغم من سياساته وبرامجه وعد م اتخاذ الإجراءات المناسبة لكبحها وفي الوقت المناسب.

5 -فعالية إصلاحات الصندوق اتجاه الأزمة العالمية غير كافية بل وغير فعالة لمعالجة اختلالها وآثارها السلبية.

وعليه ننفي كلا من الفرضيتين السابقتين الموضوعتين في المقدمة.

- ولذلك نرى من وجهة نظرنا البسيطة أن الصندوق عليه القيام ببعض الحلول التي تضع تلك المؤسسة في مسارها الصحيح وأن يعيد الثقة إليه كمؤسسة تعاونية اقتصادية ومن هذه الحلول:
- 1- ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية في ميثاق الصندوق والتركيز على فعاليتها في معالجة الأزمات.
 - 2- تنسيق جهود صندوق النقد الدولي والبنك وباقي مؤسسات التمويل الدولية الأخرى من أجل وضع حلول واقعية لإخراج البلدان النامية من أزمة الديون الخارجية.
 - 3- إعفاء البلدان المدينة من الالتزامات الإضافية التي تترتب على إعادة جدولة المديونية.
 - 4- شطب الديون الخارجية القائمة على المشروعات التي تعرضت للدمار والتخريب لأسباب وعوامل عسكرية وطبيعية.
- إلغاء مبدأ إلزام الدول المدينة بتنفيذ شروط النقد الدولي في حالة الاستدانة أو إعادة الجولة
- توصيات الدراسة:**

- 1- تقييم الإصلاحات الجديدة الجاري اتخاذها على مستوى المجلس التنفيذي.
- 2- زيادة القوة التصويتية لاقتصاديات الناشئة وتحقيق نوع من العدالة والموضوعية في آليات اتخاذ القرار داخل الصندوق.
- 3- تفعيل أنظمة الإنذار المبكر والحد من انتشار الأزمات.

قائمة "المراجع"

أولاً_ باللغة العربية:

ا_ الكتب:

- 1_ الموسوي ضياء مجيد، نظام النقد الدولي "المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987.
 - 2- بول آ. سامويلسون، ويليام د. نوردهاوس، ترجمة: هشام عبد الله، الإقتصاد، الطبعة الثانية، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 2001
 - 3_خالدي الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996
 - 4_دومنيك كارول، صندوق النقد الدولي، ترجمة د. مصطفى عدنان، وزارة الثقافة، دمشق، 1978
 - 5_سالفاتور دومينيك، الإقتصاد الدولي سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجر و هيل للنشر، 1984
 - 6-سيبول هالود و رونالد ماكدونالد، النقود و التمويل الدولي، ترجمة د. محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2007.
 - 7_عوض الله زينب حسين، الإقتصاد الدولي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992
 - 8_قدي عبد الباقيد، صندوق النقد الدولي و مسار التصحيح الهيكلي - حالة الجزائر، عمل غير منشور 1996،
 - 9_نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي الدولي"، دار بلقيس بالدار البيضاء، الجزائر، 2011
- ب -البحوث الجامعية:
- 01-رمضاني محمد، اثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية الدولية للدول النامية، رسالة الدكتوراه، جامعة ابو بكر بالقائد، تلمسان، 2012.
 - 11-سعد حافظ، نحو بديل لسياسات التثبيت و التكييف (التصحيح الهيكلي) ، الجمعية العربية للبحوث، القاهرة سنة 1997 .
 - 21-سماي علي، مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الإقتصادي العالمي الجديد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية-نقود و مالية، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي :2007-
- 2008
- 31_علاوي محمد لحسن، المؤسسات المالية الدولية-دروس مقدمة لطلبة سنة أولى ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرياح بورقلة 2012 .

41- فؤاد حمدي بسيسو، إصلاح النظام النقدي و المالي الدولي، دراسة قدمت ضمن المؤتمر العلمي العاشر "الاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، 91-02 ديسمبر 2009 بيروت -لبنان.

51-نمديل وحيد، آليات الحوكمة في المؤسسات النقدية و المالية الدولية دراسة حالية صندوق النقد الدولي، قدمت هذه الدراسة بمناسبة استكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي بجامعة سطيف الموسم الجامعي 2013/2014.

الكتب:

- 1-رضا عبد السلام، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، المكتبة العصرية، مصر، ط1، 2010.
 - 2 -شيماء عبد الستار جبر الليلية، العولمة والمنظمات المالية ، دار أيله للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2010.
 - 3 -عبد العزيز قادري، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002.
 - 4 -علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، ط1، 2010.
 - 6 -طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية، مصر، ط1، 2010.
 - 7 -محمود إبراهيم وآخرون، المؤسسات المالية و المحلية والدولية، دار المسيرة، عمان، ط1، 2010.
- المذكرات : .

- 1 -برقوق مسعودة ، لشخب هاجر، يعقوب سهام، تحديات إصلاح النظام النقدي المالي الدولي في ظل الأزمة الحالية، ليسانس اقتصاد دولي (غير منشورة)، جامعة ورقلة، 2010.
- 2 -بوطبة وهيبة،كويبي السعيد، الأزمات المالية العالمية، ليسانس بنوك ونقود ومالية (غير منشورة)، جامعة ورقلة، 2009.
- 3-كيندة زليخة، دور صندوق النقد الدولي في حل مشكلة المديونية ، مذكرة ماجستير، نقود وتمويل (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2006 .

محاضرات:

- 1- محمد لحسن علاوي، محاضرات في مقياس المؤسسات النقدية والمالية الدولية، مقدمة لطلبة الماجستير تخصص مالية دولية، جامعة ورقلة، 2012/2013.

مقالات :

- 1- محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، رقم17، ط1، 2000.
- 2- مها رياض عمر عبد الله، تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ديسمبر، 2010

ب - التقارير و المجالات:

- 16_صندوق النقد الدولي: التقرير السنوي لسنة 2013 .
- 17-صندوق النقد الدولي:التقرير السنوي لسنة 2014
- 18_صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار العالمي لسنة 2015
- 19-صندوق النقد الدولي، تقرير الرائد المالي لسنة 2016
- 20-صندوق النقد الدولي، مؤشرات الاقتصاد العالمي لسنة 2017
- 21-صندوق النقد الدولي،مجلة التمويل و التنمية، عدد ديسمبر 2018
- 22-صندوق النقد الدولي،مجلة التمويل و التنمية، عدد ديسمبر 2018
- 23-صندوق النقد الدولي،مجلة التمويل و التنمية، عدد ديسمبر 2019

ج- الصحف و البيانات الصحفية:

- 24- صندوق النقد الدولي، ، بيان صحفي رقم:41/568.
- 25- صندوق النقد الدولي،بيان صحفي بتاريخ 2015/70/31.
- 26- صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 01/418
- 72-صندوق النقد الدولي،صحيفة وقائع: <http://www.imf.org/ar/about/factsheets>

د-مواقع الإنترنت

- 28-تقرير التنمية البشرية لسنة 2019 :

<http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr15.pdf>

- 29- خطاب الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" و الذي كان مرحلة فاصلة في نظام بريتون وودز و النظام النقدي الدولي :

http://money.golij.com/nixon-ends-bretton-woods-international-monetarysystem_2189663e7.html

30- محمد حسن يوسف ،صندوق النقد الدولي و سيناريوهات الإصلاح، موقع صيد الفوائد،

<https://saaid.net/Doat/hasn/152.htm>

31- صندوق النقد الدولي،كلمة السيدة كريستين لاغارد حول إصلاحات نظام الحصص و الحوكمة في

الصندوق، بيان صحفي

<http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2014/pr14568a.pdf>

32-كتيب التدريب لمعهد التدريب بصندوق النقد الدولي:

<http://www.imf.org/external/np/INS/ara/pdf/catalog2015a.pdf>

الْفَهْرِس

إهداء

شكر

2	مقدمة
4	الفصل الأول: تنظيم العلاقات النقدية ضمن الإطار المؤسساتي
5	المبحث الأول: آليات الصندوق واهتماماته
5	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة صندوق النقد الدولي
8	المطلب الثاني: بنية صندوق النقد الدولي
16	المطلب الثالث: الموارد المالية لصندوق النقد الدولي
	المبحث الثاني: الأدوات المستعملة من طرف صندوق النقد الدولي في علاقاته مع بلدانه الأعضاء
21	
21	المطلب الأول: رقابة صندوق النقد الدولي
22	المطلب الثاني: تقديم القروض (التسهيلات التمويلية)
28	المطلب الثالث: المساعدات الفنية
30	المبحث الثالث: تحليل علاقة صندوق النقد الدولي مع الدول و المؤسسات
30	المطلب الأول: علاقة الصندوق بالدول النامية
33	المطلب الثاني: علاقة الصندوق بالبلدان المتقدمة
36	المطلب الثالث: علاقة الصندوق بالمؤسسات الأخرى
41	المبحث الرابع: الأبحاث و الدراسات العلمية السابقة
41	المطلب الأول: إشكاليات و أهداف الدراسات السابقة
46	المطلب الثاني: أوجه تشابه و الإختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسات الحالية
48	خلاصة الفصل
49	الفصل الثاني: تقييم نتائج وسياسيات وبرامج صندوق والإصلاحات الواجب إتخاذها
	المبحث الأول: تأثيرات سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي على التوازنات النقدية على الدول النامية
51	
51	المطلب الأول: برامج وسياسات الصندوق النقد الدولي
53	المطلب الثاني: نتائج تطبيق برامج صندوق النقد الدولي
57	المبحث الثاني: تقييم إدارة الصندوق للأزمات المالية العالمية (1997)(2008)
57	المطلب الأول: إجراءات و نتائج الصندوق في مواجهة أزمة النمور الآسيوية 1997
61	المطلب الثاني: إجراءات الصندوق اتجاه الأزمة المالية العالمية 2008
63	المطلب الثالث: تقييم إدارة الصندوق للأزمات المالية والنقدية العالمية
64	المبحث الثالث: إصلاحات الصندوق للإصلاحات الواجب إتخاذها لتفعيل دور الصندوق

64	المطلب الأول: إصلاحات صندوق النقد الدولي بعد أزمة 2008
67	المطلب الثاني: أوضاع وأهمية إصلاحات الصندوق بعد أزمة 2008
68	المطلب الثالث: الإصلاحات الواجب اتخاذها لتفعيل دور الصندوق
71	خلاصة الفصل
72	خاتمة
75	قائمة المراجع



ملخص المذكرة

إن إدارة الأزمات تحقق بحكمة ونجاح والحد من آثارها الضارة ثم حسمها هو أمر في غاية الأهمية، ولكن ما هو أفضل من ذلك وأقل تكلفة هو التوفيق في إتباع سياسات و إصلاحات فعالة تساعد على تفادي حدوث الأزمات، وعليه فمن المفيد إثارة السؤال عن الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي حالياً كمؤسسة مالية دولية مسؤولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، أو يمكن أن يلعبه مستقبلاً في مجال الوقوع في مشكل المديونية و اختلالات ميزان المدفوعات و العملات، ومدى إدارته الفعالة والمناسبة لمختلف الأزمات المالية والنقدية الدولية.

الكلمات المفتاحية: 1/ الأزمات 2/ سياسات

3/ إصلاحات 4/ الاستقرار

5/ الصندوق. 6/ الاختلالات